M1/909.985

الجمهـــورية الجـــزائرية الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945- قالمـــــة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ والآثار

التخصص: التاريخ العام

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام بعنوان:

السياسة الاستعمارية في الجزائر وتأثيرها على الحياة الاجتماعية والثقافية 1830م – 1900م

إعداد الطالبة:

بوشلخة سلوى

إشراف الأستاذ:

بن شعبان السبتي

لجنـــــة المناقشـــــة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
قرين عبد الكريم	استاذ مساعد أ	رئيسا	قالمة
بن شعبان السبتي	استاذ أ	مشرفا و مقررا	قالمة
غربي الحواس	استاذ مساعد أ	عضوا مناقشا	قالمة

السنة الجامعية

2015/2014 م

1436/1435 هـ

151 د.ط

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم باسمك ابتدئ وبهديك اهتدي وبك يا معين استرشد واستعين اللهم اجعل النجاح من نصيبي و حقق املي يارب.

اما بعد فاني اتقدم بخالص الشكر والتقدير والاحترام الكبير للاستاذ المشرف بن شعبان السبتي الذي اتعبته معي كثيرا ولم يبخل عليا بنصائحه كما اتوجه بالشكر لكل اساتذة قسم التاريخ ،واشكر كل من ساعدني منهم الاستاذة كوثر الهاشمي التي اتمنى لها النجاح في مشوارها و الاستاذة بن شعبان هدى وايضا عمال مكتبة الجامعة والمتحف الوطني للمجاهد ومكتبة البلدية بالخصوص.

إهداء

الحمد لله رب العلمين واشهد ان لا اله الا الله القوي المتين واشهد ان محمدا رسول الله الصادق الامين صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه اجمعين.

قال الله عز وجل :ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك الينا المصير.

لقمان الاية : 13

وتبعا لقوله تعالى اهدي مجهود عملي الى الوالدين الكريمين اطال الله في عمرهما

والى الاخوة: الاخت رشيدة ،الاخوين رابح وفاروق الذي اتمنى له النجاح في البكالوريا والى الصهر الكريم فرحات والصغيرين عبد الرحمن واسراء.

و إلى خالي العربي و زوجته و إبنيه عبد النور و رؤية و الخالة نورة و الجدة العزيزة و الجد.

والى كل صديقاتي بالاخص: سمية، امينة،مريم،نهلة،ريمة،سليمة،حسناء.

المقدمة

مقدمة:

ان التاريخ يعتبر مرجع أفكارنا ومهد أحاسيسنا فهو يرتقي إلى مرتبة العلوم لما له من دور كبير في كشف الحقائق وأبرزها حقائق الدول الاستعمارية وما قامت به من اعتداءات في حق الشعوب الأبرياء حيث كان الشعب الجزائري طليعة هذه الشعوب التي احتلت من قبل تلك الدول إلى غاية الاستنجاد بالعثمانيين الذين استطاعوا طرد الإسبان من الجزائر وبذلك دخلت هذه الأخيرة مرحلة أخرى وأصبحت لها قوة بحرية تخشاها معظم دول العالم المسيحي، وبها حياة اجتماعية يسودها نوع من الاستقرار، والإسلام يربط مختلف أصناف السكان والتعليم منتشرا في المدن والأرياف باختلاف مؤسساته ، لكن أطماع فرنسا زادت أكثر على هذا البلد الغني بأرضه وشعبه فافترت عليه واحتلته سنة 1830م، وبمجرد أن بسطت سيطرتها على الجزائر وضعت سياسة استعمارية مست مختلف جوانب الحياة تقوم على محاربة الأرض والإنسان معا بهدف تحطيم وتدمير بنية المجتمع الجزائري وركائزه الأساسية من عادات وتقاليد ولغة وحضارة، والدين الإسلامي باعتباره العمود الفقري لبنية هذا المجتمع كما أن هذه السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر كان لها تأثير سواء على الحياة الاجتماعية أو الثقافية للفرد الجزائري في هذه الفترة بالذات القرن 19.

أسباب اختيار الموضوع:

إن الذي دفعني إلى اختيار هذا الموضوع السياسة الاستعمارية في الجزائر وتأثيرها على الحياة الاجتماعية والثقافية 1830م – 1900م:

- ✓ كونه موضوع جدير بالدراسة يمس مصير المجتمع الجزائري وحضارته العربية والإسلامية.
- ✓ إبراز تعدد اعتداءات المستعمر على الجزائر أرضا وشعبا وحضارة.
- ✓ معرفة مدى تأثير هذه السياسة الاستعمارية على الجانب الاجتماعي والثقافي.

وتم تحديد هذه الفترة من 1830م إلى 1900م للدراسة على أساس أنها تمثل بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر ودخولها في مرحلة جديدة حرجة طرأ فيها تحول شمل المجتمع الجزائري

وحضارته أما سنة 1900 م على أنها الفترة التي تغير فيها الوضع إلى الحسن وبرز تأثير هذه السياسة الاستعمارية.

وللإلمام أكثر بجوانب هذه الدراسة طرحت مجموعة من التساؤلات أذكر :

الإشكالية العامة:

كيف كانت السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر من سنة 1830 م إلى 1900م وتأثيرها على الفرد الجزائري وحضارته؟

يتفرع عنها:

- ماهي أهم الجوانب التي استهدفتها هذه السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر ؟
- على ماذا كانت تقوم هذه السياسة الاستعمارية؟
- ما هي أهم التطورات التي طرأت على حياة الفرد الجزائري؟
- ما مدى تأثير هذه السياسة الاستعمارية على المجتمع الجزائري وثقافته؟

المناهج:

اتبعت لدراسة هذا الموضوع المنهج التاريخي لطبيعة الدراسة التاريخية والمنهج الوصفي إذ يظهر من خلال وصف ممارسة الاستعمار الفرنسي لسياسته على المجتمع الجزائري وعلى مقومات حضارته .

صعوبات البحث:

ففي كل بحث تكون هناك عدة صعوبات تجعل الباحث يجتهد للتغلب عليها وتقديم الأفضل ولعل أهم هذه الصعوبات هي:

- الصعوبات في استعمال الكتب باللغة الأجنبية.
- أيضا كوني أول مرة أقوم بمذكرة في مسيرتي الدراسية وبمفردي شكل لي ذلك نوعا من الصعوبة.

فقد اعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها:

أولا: أهم المصادر.

المرأة لـ حمدان خوجة، كذلك، هذه هي الجزائر لـ أحمد توفيق المدني، ليل الاستعمار لـ فرحات عباس، والجلادون 1830م – 1962م لـ بوعلام نجادي تر: محمد المعراجي

ثانيا: أهم المراجع.

سياسة التسلط الاستعمارية والحركة الوطنية لـ يحي بوعزيز، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي لـ بوعزة بوضرساية، وسياسة فرنسا التعليمية في الجزائر لـ عبد القادر حلوش، والتعليم التبشيري في الجزائر من 1830م – 1904م لـ محمد الطاهر وعلي....

أما المراجع بالأجنبية من بينها:

YTurin. Affrontements culturels dans l'Algérie .Djilali Sari. Le désastre démographique de 1867– 1868 en Algérie.

كما اعتمدت على الخطة التالية:

حيث اشتملت على مقدمة واربعة فصول من بينها فصل تمهيدي،فكان عنوان الفصل التمهيدي الاحتلال الفرنسي للجزائر قسمته إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تحدثت فيه عن العلاقة التي كانت بين الجزائر وفرنسا قبيل 1830م، والمبحث الثاني تحدثت فيه عن أسباب الحملة الفرنسية على الجزائر، والمبحث الثالث تحدثت فيه عن الحملة الفرنسية على الجزائر.

أما الفصل الأول الذي وضعته تحت عنوان السياسة الاستعمارية في الجزائر على الصعيد الاجتماعي بدوره قسمته إلى ثلاثة مباحث حيث تناولت في المبحث الأول سياسة الاستيطان، أما المبحث الثاني تناولت فيه سياسة الدمج وقانون الأهالي أما المبحث الثالث فتحدثت فيه عن سياسة الإبادة في الجزائر.

والفصل الثاني الذي كان تحت عنوان السياسة الاستعمارية في الجزائر على الصعيد الثقافي احتوى بدوره على ثلاثة مباحث، المبحث الأول تطرقت فيه لمحاربة اللغة العربية والمؤسسات الدينية والمبحث الثاني تحدثت فيه عن سياسة التعليم الفرنسي بالجزائر والمبحث الثالث فكان حول سياسة التبشير والتنصير.

أما الفصل الثالث والأخير الذي وضعته تحت عنوان تأثير السياسة الفرنسية في الجزائر فقد قسمته إلى مبحثين، المبحث الأول تناولت فيه التأثير على الجانب الاجتماعي وقسمته إلى مطلبين ،المطلب الأول كان حول انتشار الأمراض والأوبئة والمطلب الثاني حول تفكيك بنية المجتمع الجزائري، أما المبحث الثاني تحدثت فيه عن التأثير على الجانب الثقافي حيث قسمته إلى مطلبين، المطلب الأول تناولت فيه انحراف بعض أصحاب الطرق الصوفية أما المطلب الثاني تحدثت فيه عن ظهور النخبة الجديدة.

فصل تمهيدي :

الاحتلال الفرنسي للجزائر

سنة 1830م

المبحث الأول: : العلاقة بين الجزائر و فرنسا قبيل 1830 م:

ارتبطت علاقة الجزائر بفرنسا منذ بداية العصر الحديث بالميدان التجاري وقد سيطر هذا العامل على العلاقة بين البلدين فترة من الزمن فسار بها نحو اتباع سياسة مرنة وذلك حفاظا على استمرارية التعاون بين الطرفين، فلقد كان لفرنسا امتيازات تجارية في شرق الجزائر في عنابة والقالة ورأس بونة والقل.[1]

وكانت هذه المؤسسات التجارية تدفع ضرائب سنوية متفق عليها إلى السلطة الجزائرية، وفي مقابل ذلك تتمتع بحق صيد المرجان وتصدير الحبوب إلى أوروبا، كما اعترفت الجزائر بالجمهورية الفرنسية الجديدة في وقت تألبت فيه الدول الأوروبية على فرنسا وفرضت عليها حصارا محكما، وفي عام 1795 م اعتدت سفينة إسبانية على سفينة فرنسية وأسرتها على مقربة من الجزائر فأرسل الداي بعض سفنه فخلص السفينة الفرنسية من الأسر واستردت ما سلبه الإسبان منها، وفي عام 1796 م أقرضت الجزائر حكومة فرنسا أموالا بدون فائدة بقيمة مليون فرنك فرنسي على شرط أن تستعمل هذا القرض لشراء الحبوب من الجزائر.[2]

وفي أول الأمر كان شراء المواد الغذائية من الموانئ الجزائرية يتم بطريقة مباشرة فتدفع الشركة الفرنسية المعنية (شركة الملكية ثم حليفتها الوكالة الوطنية الفرنسية) الثمن إلى الحكومة الجزائرية ثم غيرت فرنسا طريقة الدفع أثناء المؤتمر فلجأت إلى التاجرين اليهوديين الجزائريين بكري وبوشناق* ليقوما بالدفع بدلها الى الحكومة الجزائرية وهذا التدخل شكل جزءا أساسيا في تطور العلاقة بين الجزائر وفرنسا[3]

([1]) محمد زروال.العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791م_1830م المؤسسة الوطنية للفنون، الجزائر، 2009م، ص 12_11.

([2]) إسماعيل ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، مكتبة العبيكار، الرياض، 1997 م، ص 252-253.

([3]) أبو القاسم سعدالله .محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث وبداية الاحتلال ، ط2، الشركة الوطنية للنشر التوزيع ،الجزائر، 1982م،ص 14.

حيث قاما ببيع القمح لفرنسا بمبالغ وصلت ثمانية ملايين من الفرنكات عام 1802 م بأسعار مرتفعة نظير إعطاء تسهيلات كبيرة في الدفع[1] .

فقامت فرنسا بتجميد الديون واعتبر الداي هذا العمل إهانة للجزائر والحقيقة أن الشركة اليهودية كانت قد تواطئت مع قنصل فرنسا بالجزائر ووزير خارجيتها، فخادعت حكومة الجزائر ونشد الداي حكومة فرنسا بعدم تجميد أموال الخزينة الجزائرية لكن فرنسا رفضت أن تدفع الأموال المستحقة بالرغم من الرسائل التي وجهها الداي إلى ملك فرنسا لكنه لم يكلف في الإجابة عليها فبمجرد اقتضاح أمر اليهوديين فر بكري إلى ليفورن بإيطاليا بعد أن قبض مبلغه واستقر بوشناق بباريس بعد حصوله على الجنسية الفرنسية وتخريب الجزائر وافتعال أزمة سياسية حادة بين الجزائر وفرنسا،[2] ففي عام 1827 م وأثناء الاستقبال بعيد الفطر أثيرت المسألة (مسألة الديون) بين الداي حسين والقنصل الفرنسي .دوفال. وكان رد القنصل جارحا[3]حيث قال " ليس من العادة أن يخاطب الملك من هو أدنى منه " بأسلوب لا يليق بمكانة الداي فغضب هذا الأخير ولم يتحكم في أعصابه وضربه بمروحة من ريش كانت في يده وأمره بالخروج من مجلسه، فاعتبرت فرنسا هذا التصرف إهانة لشرفها وطلبت من القنصل .دوفال مغادرة الجزائر ومن الداي الاعتذار للقنصل ومنحه مهلة 24 ساعة كإنذار ولكنه رفض فأمر ملك فرنسا شارل العاشر بضرب حصار بحري على مدينة الجزائر ابتداءا من 15 جوان 1827 م[4].

([1]) اسماعيل ياغي،المرجع السابق، ص 153.

([2]) صالح فركوس.المختصر في تاريخ الجزائر :من عهدالفنقيين الى خروج الفرنسيين 814 ق م_1962م،دار العلوم للنشرو التوزيع،الجزائر،2002م،ص137.

([3]) شوقي عطاالله الجمل،عبد الرزاق ابراهيم،تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر،ط1، دار الزهراء، الرياض،2002م، ص 270.

([4]) عمار عمورة. موجز تاريخ الجزائر، دار ريحانة، الجزائر،2002م، ص 112

المبحث الثاني : أسباب الحملة الفرنسية على الجزائر:

إن الأسباب التي دفعت بفرنسا لاحتلال الجزائر كثيرة من بينها ما يلي:

❖ **الأسباب السياسية:**

دخول الجزائر تحت الحكم التركي وتمتعها في ظل هذا الحكم ولفترة طويلة بمكانة مرموقة وهيبة دولية أنقذتها من الاحتلال الإسباني ولكن في نهاية القرن السادس عشر أخذت الظروف منعرجا خطيرا أدى إلى الصراع على الحكم وكثرت الاغتيالات وتفاقمت الاضطرابات، فهذا التوتر الذي طرأ على السياسة التركية لفت أنظار أوروبا لها ما جعلها تتحالف للقضاء على الدولة الجزائرية[1].

كما أن شارل العاشر ملك فرنسا كان يرغب في خلق تعاون وثيق مع روسيا في حوض البحر الأبيض المتوسط حتى يتغلب على الهيمنة البريطانية في هذا البحر، والتمركز في ميناء الجزائر الذي كان يعتبر في نظر الملك الفرنسي تابعا للإمبراطورية العثمانية المنهارة، ثم إن المعارضة التي سيطرت على مجلس النواب في انتخابات نوفمبر 1827 م خلقت مصاعب للملك الفرنسي الذي كان يعتقد أن الحل الوحيد لإسكات المعارضة هو إحراز انتصار باهر على داي الجزائر، وإذا لم يتمكن من ذلك فإن المعارضة ستحرز انتصارا أخر في الانتخابات البرلمانية.[2]

❖ **الأسباب الاقتصادية:**

إن الأسباب الاقتصادية التي ادت بفرنسا لاحتلال الجزائر كثيرة ومتنوعة حيث جعلت الجزائر مستعمرة تنقل إليها الأموال وتنقل منها المنتجات إلتي.لايمكن انتاجها في الوطن الأم إلى جلب المعادن الضرورية لدوران عجلات الصناعة. في فرنسا ثم جعلها مستوطنة للكثير من الفرنسيين الأوروبيين.، على وجه العموم هؤلاء الذين

---

(1) صالح فركوس. المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 175.

(2) عمار بوحوش. التاريخ السياسي للجزائر من البداية وغاية 1962 م، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1997 م، ص 83.

سوف يحصلون على أجود الأراضي لاستغلال ما فوقها وما تحتها من كنوز وخيرات وثروات طائلة وهذا سوف يعمل على اشباع البرجوازية.[1]

كما حاولت فرنسا استغلال ما تجمع في بنوكها ولدى أثريائها من رؤوس أموال وصرفها في المستعمرات لما تاتي به من فوائد لاتجد ها في بلادها،كما لايمكن ان ننسى التنافس التقليدي الفرنسي الانجليزي ومحاولة فرنسا الحصول على مواقع استراتيجية جنوب البحر الابيض المتوسط والسيطرة على المسالك التجارية التي تربط اوروبا باسيا ،وتتبؤ مكانة متميزة كانت تحلم بها دوما مما يعطيها اشعاعا بين جيرانها ومنافسيها يمكنها من نشر لغتها وعاداتها،وتوفير حاجياتها من اليد العاملة.[2]

❖ الأسباب العسكرية:

تمثلت في انهزام الجيش الفرنسي في اوروبا وفشله في احتلال مصر والانسحاب منها تحت ضربات القوات الانجليزية في سنة 1801م،قد دفع بنابليون بونابرت ان يبعث باحد ضباطه الى الجزائر في الفترة الممتدة من 24 ماي الى17 جويلية 1808م لكي يضع خطة عسكرية تسمح له باقامة محميات فرنسية في شمال افريقيا تمتد من المغرب الاقصى الى مصر.[3]

لهذا الغرض بعث بجواسيسه ومن بينهم الضابط بوتان 1808م والذي اعتمدت خطته اثناء احتلال الجزائر،ولكن انشغال نابليون في قمع الثورة الاسبانية ثم الحملة على روسيا اعاقت تنفيذ حملته ضد الجزائر ولكن الملوك الذين جاءوا بعده احتفظوا بمخططه[4] حيث اقترح بوتان في مخططه ان تحتل مدينة الجزائر عن طريق البر ثم

([1]) ابراهيم مياسي. من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 م، ص 22

([2]) الهادي بكوش .الاستعمار بين الامس واليوم ،اعمال الملتقى حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي ،فندق هيلتون ،وزارة المجاهدين،2006م،ص31.

([3]) عمار بوحوش.التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م،المرجع السابق،ص 84_85.

([4]) عمار عمورة،المرجع السابق،ص 112.

للتوسع وعند انهزام نابليون في معركة واترلوا سنة 1815م وتحالف الدول الكبرى ضد الجيش الفرنسي في اوروبا ،شعر ملك فرنسا انه من الافضل ان يعتمد على سياسة التوسع في افريقيا ويعمل انشغال الجيش بمسائل حيوية تتمثل في احتلال الجزائروتحقيق الانتصار هناك والتالي يتخلص الملك من امكانية قيام الجيش بانقلاب ضده[1] كذلك مشاركة الجزائر في معركة نافرين سنة 1827م الى جانب السلطان مُرْسلةً بعض من قطعها البحرية، وهذا ما أدى إلى اضعاف بحري واضح لها وقلل من وسائل دفاعها أمام المعتدين.[2]

❖ الاسباب الدينية:

كان المسيحيون الأوروبيون يتهمون الجزائريين بأنهم كانوا يقومون بالقرصنة في عرض البحر المتوسط وسجن المسيحيين الذين يعملون في السفن إلى أن تدفع عنهم دولهم فدية،[3] وعلى إثر هذا قرر المسيحيون إلزامية القضاء على الجهاد مُدّعين أن الجزائر تحارب المسيحيين في كل مكان، وهذا دليل على مدى الحقد الصليبي والكره الشديد وقد تجسد هذا في الحلف الصليبي لمؤتمر فنيا 1815 م وإكس لاشبيل عام 1818 م وهنا تبرز النزعة الصليبية والتضامن المسيحي ضد الجزائريين وذلك عندما طالبوا بتحرير الاسرى الاوروبيين الموجودين بالجزائر وتحطيم قوة الأسطول الجزائري الحامل لواء الاسلام في البحر المتوسط،[4] وتظهر النية المبينة من طرف فرنسا لاحتلال الجزائر وهذا نلمسه في التقرير الذي رفعه السيد " كلبرمون. " وزير الحربية

([1]) عمار بوحوش.التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، المرجع السابق ،ص 84 .

([2]) جلال يحي .العالم العربي الحديث و المعاصر ،ج ،المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998م،ص 127.

([3]) عمار بوحوش، المرجع السابق ،ص 86.

([4]) عمار عمورة، المرجع السابق ،ص 111.

الفرنسية إلى مجلس الوزراء الفرنسي في 14 أكتوبر 1827 م فقال في هذا التقرير " بأنه من الممكن ولو يمضي الوقت أن يكون لنا الشرف. في تمدنهم وذلك بجعلهم مسيحيين " وبالأخص أن الكنيسة في ذلك الحين كانت تريد أن تشن حروب صليبية جديدة على بلاد الإسلام التي بدأت ملامح الضعف تظهر عليها.[1]

ففرنسا اتخذت ذريعة الدين لتصفية حساباتها مع الجزائر وتحقيق رغبتها في احتلالها وتأديب الداي على وجه الخصوص.[2]

وإن زيف المغالطات التي وردت على لسان بعض مؤرخي الاستعمار وقادته السياسيين العسكريين التي حاولت أن تعطي للعملية بعدا إنسانيا وحضاريا بل إن الأعمال الوحشية التي صاحبت الغزو وكانت أبعد ما تكون عن شعبه هدفه تبليغ رسالة حضارية.[3]

هذه هي الأسباب الحقيقية التي دفعت بفرنسا إلى شن هجوم على الجزائر واحتلالها وإن حادثة المروحة ما هي إلا ذريعة لمحاصرة عاصمة الجزائر وإجبار الداي حسين على الاستسلام،[4] بالتالي فهو تدليس وتغطية للأهداف الحقيقية، وهذا بشهادة أحد كبار الساسة الأوروبيين في ذلك الوقت، مترنيخ. رئيس وزراء النمسا الذي قال: " إنه ليعرض على أكثر من أربعين ألف رجل للموت وينفق أكثر من مليون من أجل لطمة مروحة".[5]

فهذه الحادثة تعتبر سببا مباشرا استطاعت فرنسا أن تحقق من خلالها مصالحها التي كانت تريد تحقيقها منذ زمن طويل.

([1]) عمار بوحوش.التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق ، ص 86.

([2]) محمد الطيب العلوي. مظاهر المقاومة الجزائرية 1830م _ 1954م، منشورات المتحف الوطني للمجاهد،الجزائر ، 1994م، ص 27.

([3]) قروري سليمان. تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940م_ 1984م، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2010م_ 2011م،ص347 .

([4]) عبد الرحمن بن محمد الجيلالي. تاريخ الجزائر ،ج2، دار الثقافة، لبنان، 1983م،ص347.

([5]) يحي بوعزيز . الموجز في تاريخ الجزائر ،ج2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007م،ص 138.

المبحث الثالث : الحملة الفرنسية على الجزائر:

على إثر رفض الداي الاعتذار أعلنت فرنسا حصارا على مدينة الجزائر حيث شرعت في تطبيقه يوم 15 جوان 1827 م،[1] فيما بعد أعلنت عليها الحرب وذلك يوم 30 مارس 1830م فقامت بالغارات الأخيرة غارة الجنرال دوبرمون والأميرال دوبري في عهد شارل العاشر 1830 م، تجمع الأسطول الفرنسي في الميناء البحري الرئيسي طولون في غضون ماي 1830 م أقلع نحو الجزائر تحت القيادة العامة للجنرال دوبري وأرسى بسيدي فرج"[2].

كانت تشتمل هذه الحملة على ما يزيد على ستمائة مركب و 123 بارجة فرنسية مختلفة الشكل و 383 مركبا للشحن وعدد كبير من السفن التجارية التي ساعدت بها كل من إيطاليا وروسيا وإسبانيا كما سمحت هذه الأخيرة لأسطول الحملة باتخاذ جزر البليار كمحطة لها، وقد ضم هذا الأسطول سبع سفن بخارية فقط أما الباقي فكانت سفنا شراعية، وكان عدد الجيش المقاتل منهم 27.000 بحارة و 4000 من الفرسان ومن المتطوعة 3.207 والباقي من تمام عدد الجند المشاة ومعهم من المدافع الثقيلة والخفيفة ما يبلغ 2.968 مدفعا وأيضا السلاح الأبيض وأطنان من البارود ووضعها ملك فرنسا شارل العاشر بخطبة جاء فيها مايلي:" إن العمل الذي ستقوم به الحملة ترضية للشرف الفرنسي سيكون بمساعدة العلي القدير لفائدة المسيحية كلها..."[3].

وقابلة المقاومة الجزائرية تحت قيادة ابراهيم صهر الداي حسين ووقعت معارك رهيبة

([1]) صالح عياد. الجزائر خلال الحكم التركي 1514 م– 1830 م، دار هومة، الجزائر، 2005 م، ص 243.

* سيدي فرج: شبه جزيرة سيدي فرج تبعد حوالى 20 كلم تقريباغربي العاصمة، انزلت فيها القوات الفرنسية على البر الجزائري لتحقيق أهدافها. لمزيد من المعلومات أنظر: أديب حزيب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري 1847 م– 1808 م، ج 1، دار الفرائد للكتاب، الجزائر، ص43.

([2]) مولود قاسم نايت قاسم. شخصية الجزائر الدولية نوهيبتها العالمية قبل سنة 1830 م، ج 2، دار الأمة، الجزائر، 2007 م، ص 244.

([3]) عبد الرحمن بن محمد الجيلالي. تاريخ الجزائر العام، ج 4، دار الأمة، 2010 م، الجزائر، ص 8–9.

خاصة عند سيدي فرج ثم إلى اسطاوالي[*1]، وفي 10 محرم أطلوا على البلاد وسلطوا عليها المدافع وأخذت النار في برج مولاي حسن وكانت فيه خزينة البارود، فدمرت المنازل ومات خلق كثير.[2]

تحدث سيمون بفايفر عن هذه الحملة قال:" في صبيحة اليوم التالي سمعت في الجزائر طلقات المدفعية آتية من جهة المغرب التي تهب منها الرياح كانت إيذانا ببدأ المعركة وإن هي إلا لحظات حتى تردد صدى مرعب فوق الجبال وبين الحين والأخر كانت تسمع حجرات المدفعية الثقيلة ممتزجة بدوي أكثر من سبعين ألف بندقية تطلق بالفتيلة الملتهبة."[3]

استبسل خلالها الجزائريون واستماتوا في الدفاع عن بلادهم رغم كل ما قدموه وما بذلوه في هذه المعركة فقد خسروا الحرب وأسفرت المعركة عن سقوط المدينة واحتلالها بتاريخ 5 جويلية 1830 م من قبل القوات الفرنسية.[4]

لقد دامت الحرب 22 يوم فقط وبعدما أعلن الداي حسين استسلامه ووقع معاهدة الصلح التي قضت بتسليم الجزائر إلى فرنسا ومن بين ما احتوت عليه هذه المعاهدة :" حرية العمل بالدين الاسلامي، ضمان حرية جميع الطبقات والاديان والممتلكات والتجارة والصناعة، والاحترام التام للمرأة الجزائرية واحترام التقاليد وان يؤذن للجنود الفرنسيين بالدخول إلى المساجد."[5]

---

[*] اسطاوالي: تقع على مسافة سير ساعة من سيدي فرج وقد وقعت فيها المعركة على مرحلتين. لمزيد من المعلومات أنظر: حمدان الخوجة. المرآة،تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر ، 1982م ،ص153.

([1]) مولود قاسم نايت قاسم، المرجع السابق، ص 244.

([2]) عبد القادر. تحفة الزائر في مآثر الامير عبد القادر وأخبار الجزائر: سيرته المرضية، ج 1، المطبعة التجارية، عزوزي وحاويش، مصر، 1904 م، ص 83.

([3]) سيمون بفايفر. مذكرات جزائرية عشية الاحتلال،تر : أبو العيد دودو، دار هومة، الجزائر، 2009 م، ص 79.

([4]) مؤلف مجهول. موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية (تونس ، الجزائر)editiogreps,int 1998م – 1999 م، ص 141.

([5]) إدريس خيضر.البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830 م– 1962 م، ج 1، دار الغرب، الجزائر، 2006 م، ص 23.

هكذا دخل الجنود الفرنسيون مدينة الجزائر وغادرها الداي حسين وأسرته، كما قام الفرنسيون بنزع السلاح للجنود الإنكشارية وأبعدوهم إلى أزمير وقضوا بذلك على أخر مظهر من مظاهر التبعية للحكم العثماني وتعرضت مدينة الجزائر للنهب والسلب بشكل رهيب.[1]

يعتبر استسلام الداي يوم 5 جويلية 1830 م ذكرى مشؤومة وأليمة على الشعب الجزائري والواقع أن الحكومة الفرنسية نجحت برسم خطة الغزو العسكري لإسقاط حكومة داي الجزائر.

([1]) شوقي عطاالله الجمل. المغرب العربي الكبير في العصر الحديث: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، مكتبة الإنجلو، مصر، 1977 م، ص 261.

الفصل الأول :

السياسة الاستعمارية في الجزائر على الصعيد الاجتماعي

المبحث الاول : سياسة الاستيطان :

كانت بداية هذه الظاهرة الخطيرة ذات الطابع الاجتماعي مع الاحتلال العسكري الفرنسي للجزائر 1830 م واستمرت مع بقاء الاحتلال بعد تقنينها فيما بعد لمدة مائة وأثنان وثلاثون عاما وهي مدة عمر الاستعمار الفرنسي في الجزائر،[1] فبعد دخول الجيش الفرنسي عام 1830 م بدأت السفن القادمة من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا تصل إلى الموانئ الجزائرية وهي محملة بجماهير غفيرة من الأوروبيين الذين لا ذمة لهم ولا ضمير، فانتشروا في السواحل الجزائرية كالبلاء ينهبون ويشترون، وهم في ذلك لا دين لهم إلا الأرباح الباهظة والاستحواذ على العقارات والدكاكين القيمة.[2]

فعملت فرنسا على تشجيع الهجرة الأوروبية التي تعتبرها ظاهرة بشرية تاريخية مرتبطة بالظروف السياسية والاجتماعية والديمقراطية والطبيعية باعتمادها على تعمير البلاد بالعنصر الأوروبي.[3]

وكانت هذه التركيبة الاجتماعية تتكون من عناصر بشرية مختلفة تجمع بينهم المصالح المشتركة وهذه العناصر هي: العنصر الفرنسي على رأس القائمة ثم يليه العنصر الإسباني في المرتبة الثانية ثم يأتي عنصر الإيطاليين والكورسيكيين والمالطيين والألمان والسويسريين إضافة إلى الأقلية اليهودية التي كانت موجودة بالجزائر قبل 1830 م،[4] ولجلب المستوطنين الأوروبيين عرضت عليهم السلطات الفرنسية جملة من الامتيازات نذكر منها: دفع تكاليف السفر والاقامة، تقديم الأراضي الزراعية مجانا ومدهم بالحبوب والمواشي حتى يكونوا قادرين على استغلال أراضي الأهالي التي منحت لهم.[5]

([1]) بوعزة بوضرساية. سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830 م – 1930 م وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الأمة، 2010 م، ص 112.

([2]) أحمد الخطيب. حزب الشعب الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، [دت] ، ص 22.

([3]) صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870 م– 1900 م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984 م، ص 6.

([4]) فرحات عباس. ليل الاستعمار، تر، أبو بكر رحال، منشورات ANEP، الجزائر، 2010 م، ص 22.

([5]) عمار عمورة. المرجع السابق ،ص119.

1. أنواع الاستيطان:

ويؤكد معظم المؤرخين أمثال أبو القاسم سعد الله أن حركة الاستيطان الفرنسي في الجزائر نوعان حر ورسمي.

✓ **الاستيطان الحر: 1830 م- 1840 م:**

بدأ هذا النوع من الاستيطان عقب دخول الحملة الفرنسية سنة 1830 م إلى الجزائر واستمر حتى سنة 1840 م، ويقصد به مبادرة الانسان الأوروبي بالهجرة إلى هذه البلاد مقابل ذلك تقديم السلطات الاستعمارية الدعم والتسهيلات له.[1]

وقد انحصر الاستيطان الحر على المستوطنين من الجنود وكذلك الشخصيات التي عارضت حكم الملك الفرنسي "شارل العاشر" كان معهم أيضا القائمين على الطبخ وخدم الجنود وكلهم وجدوا الدعم اللامحدود من طرف الحاكم العام آنذاك "كلوزيل"[1*] ومن بعده "دي روفيغو"[2*].

ولقد نشطت حركة الاستيطان الحر بفضل قانون وارني الصادر عام 1873 م الذي عرف بقانون المستوطنين واستهدف القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش[3]،ففي سنة 1832 م كان عدد الأوروبيين 5000 نسمة تقريبا وما بين سنتي 1840 م و 1845 م تأسست مراكز الاستعمار على طول الساحل من عنابة حتى وهران.[4]

([1]) أبو القاسم سعد الله.أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 2، دار الغرب الاسلامي، ص 106.

[1*]كلوزيل: ولد في 12 ديسمبر 1772 م تولى القيادة بدل "دي بورمون" في 07 أوت 1830 م وأصبح مارشال سنة 1831 م، تولى الحكم أوت 1830 م إلى فيفري 1831 م ثم عزل. لمزيد من المعلومات أنظر: حياة سيدي صالح. اللجان البرلمانية الفرنسية: وقضايا الجزائريين 1871م- 1895م، دار الهدى، الجزائر، ص 60.

[2*] دي روفيغو: خلف بيرتزين أخر ديسمبر 1831 م عرف بسلوكه البوليسي تولى السلطة بلقب القائد العام لفيلق احتلال إفريقيا، أنظر: المرجع نفسه، ص 36

([2]) بوعزة بوضرساية. سياسة فرنسا البربرية في الجزائر، المرجع السابق ص113.

([3]) يحي بوعزيز..سياسة التسلط الاستعمارية و الحركة الوطنية الجزائرية 830 م_1954م، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2007 م ،ص32.

([4]) فرحات عباس، المصدر السابق ،ص 57.

✓ **الاستيطان الرسمي: 1843 م- 1900 م.**

هذا النوع من الاستيطان أخذ طابعه النظامي الرسمي عام 1845 م وذلك حسب الاستراتيجية الاستعمارية من الناحية العملية غير أن حركته في الجزائر قد سبقت هذا التاريخ بكثير حيث بدأ النزوح الأوروبي بصفة جدية إلى التراب الجزائري سنة 1843 م.[1]

والاستيطان الرسمي مر بمرحلتين حيث تبدأ المرحلة الأولى بوصول الجنرال "بيجو"* إلى الجزائر 1841 م وتنتهي في 1851 م حيث وصل عدد الفرنسيين إلى 65.497 مستوطن بينما وصل عدد المستوطنين غير الفرنسيين حوالي 65.233 اجنبي أنشأت لهم الحكومة الفرنسية مائة وستة وعشرون قرية (126).[2]

أما المرحلة الثانية فتبدأ من سنة 1851 م إلى 1860 م وخلالها ازداد عدد الأوروبيين النازحين إلى الجزائر فوصل إلى 103.322 مستوطن فرنسي و 76.300 أجنبي هيأت لهم فرنسا خمسة وثمانين مركزا استيطانيا ومنحتهم مائتين وخمسين ألف هكتار من أراضي الأهالي.[3]

فقد نجح "بيجو" في انشاء 35 مركزا استيطانيا ومنح 105.000 هكتار من الأراضي الخصبة ما بين (1842 م – 1845 م) وبهذه الطريقة استطاع جلب عدد كبير من المستوطنين، فنجده في عام 1842 م شرع في محاولة ثابتة في تغيير بعض قواعد الاستيطان وقرر انشاء قرى ومزارع جماعية أين يعمل العسكر لمدة ثلاث سنوات بصفة جماعية ومشتركة وبذلك تضاعف عدد المستوطنات بشكل مذهل.[4]

([1]) صالح فركوس، إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر ; في ضوء شرق البلاد، 1844م- 1871 م، منشورات جامعة باجي مختار، الجزائر، 2006م، ص 154.

* بيجو: ولد في 1784 م تولى منصب حاكم عام للجزائر في فيفري 1841 م إلى صيف 1847 م سلك خلال سنوات حكمه سياسة القهر والعنف والإبادة الجماعية، لمزيد من المعلومات أنظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج 1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992 م، ص 311.

([2]) أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 2، المرجع السابق، ص 107.

([3]) المرجع نفسه، ص 107.

([4]) ابراهيم مياسي،الاستيطان في الجزائر، مجلة المصادر، العدد الخامس، 2001 م، ص 13.

ويرجع ذلك إلى توفر الشروط الملائمة للاستقرار من الاراضي الصالحة للزراعة وتوفر الأمن وشروط الرعاية الصحية وغيرها، أما في عام 1866 م قد بلغ عددهم ما يقارب 220 ألف ويظهر الجدول التالي هذا التزايد:

السنة / م	الفرنسيين بما فيهم المجنسين	الأجانب	المجموع
1876 م	198.000	155.000	344.000
1881 م	230.000	182.000	412.000
1911 م	363.000	189.000	752.000

فمن خلال هذا الجدول نلاحظ تدفق الهجرة الأوروبية بعد التسهيلات للسفر والالتحاق بالجزائر التي تتوفر على كل مستلزمات الحياة الاجتماعية والاقتصادية.[1]

كما نجد أن حركة الاستيطان الأوربي قد نشطت نشاطا واسعا ومكثفا ابتداء من عامي 1870 م – 1871 م واتجهت نية الإدارة الاستعمارية إلى غزو أرياف الجزائر وتوطين العنصر الأوروبي بها وتقديم الأراضي مجانا بشرط الإقامة الاجبارية فيها وأنشأت أكثر من 197 قرية استيطانية اسكن بها 30 ألف شخص.[2]

والحقيقة أن هذه الحركة تضاعفت وتيرتها بشكل كبير خاصة في عهد الجمهورية الثالثة التي استخدمت مختلف أساليب الإغراء من أجل جذب المستوطنين إلى الجزائر من شتى أنحاء أوروبا.[3]

وأنه بناءا على الإحصائيات الدقيقة التي قدمتها لجنة التحريات حول ممتلكات الأهالي، فإن الجزائريين باعوا للأوربيين من سنة 1880 م إلى 1899 م مساحة 388886 هكتار.[4]

([1]) احمد مهساس. الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 26 – 27.

([2]) يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعمارية والحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 31.

([3]) تركي رابح عمامرة. الشيخ عبد الحميد بن باديس: فلسفته وجهوده في التربية والتعليم (1889 م– 1940 م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1970 م، ص 25.

([4]) شارل روبير أجيرون. الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871 م- 1919 م)، ج 1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007 م، ص962.

لتنشيط حركة الاستيطان قامت فرنسا بإصدار عدة قوانين ومراسيم.

2. قوانين الاستيطان:

لقد بدأت الحكومة الفرنسية تصدر التشريعات المنظمة لظاهرة الاستيطان الأوروبي في الجزائر، وذلك منذ سنة 1830 م حيث أصدر "كلوزيل" القائد الأعلى للقوات الفرنسية في 21 سبتمبر 1830 م قرار يبين مصادرة أملاك الوقف أو املاك المؤسسات الدينية والثقافية والخيرية وأملاك الدولة العثمانية قصد توزيعها على المستوطنين.

- صدر مرسوم 17 أكتوبر 1833 م الذي منح الإدارة الفرنسية سلطة الاستحواذ خلال أربعة وعشرين ساعة على أية قطعة أرض من دون تعويض أصحابها الشرعيين.[1]

- أصدر بيجو قرار في 12 أفريل 1841 م الذي ينص أن كل فرنسي يملك من ألف ومائتين إلى 15 ألف من الفرنكات يمكنه أن يحصل على قطعة أرض تتراوح مساحتها بين 4 و 12 هكتار أو مسكن للإقامة فيه، ونتج عن هذا القرار زيادة الهجرة الأوروبية إلى الجزائر حيث وصل إلى الموانئ الجزائرية سنة 1843 م، 14137 مهاجرا كما تزايدت عملية بناء المستوطنات حيث بلغ عددها سنة 1841 م حوالي 28 مستوطنة.[2]

- المرسوم الملكي 1 أكتوبر 1844 م أكد هذا القانون شرعية ما يملكه الكولون من قبل، وقرر أن مسألة المساس أو التصرف في أملاك الأجانب فكرة لم يعد لها تأثير على الأوروبيين ولأن القانون الفرنسي سيكون هذا المرجع المتحكم في عمليات انتقال الأراضي بين الأوربيين والجزائريين.[3]

- قانون سيناتوس كونسلت 1863 م يقضي تنظيم أراضي العزل التي كانت تابعة قبل عام 1830 م إلى سلطة البايلك وأغلبية هذه كانت موجودة في بايلك

([1]) جمال قنان. قضايا ودراسات تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994 م، ص 120.

([2]) صالح عياد، المرجع السابق، ص 15 – 16.

([3]) عدة بن دالة.الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830 م– 1962 م، ج ١، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، ص 317.

الشرق، فهذا القانون قد مس 372 قبيلة جزائرية حيث أن المساحة الاجمالية للأراضي الجزائرية التي أحصاها الفرنسيون تقدر بـ: 6833811 هكتار، أما أراضي العرش فهي تخص 1.523.013 هكتار أي 3,22 % وجزء منها يعود إلى الدواوير.[1]

- المرسوم الصادر بتاريخ 24 أكتوبر 1870 م والمعروف بمرسوم "كريميو" حصل بموجبه اليهود على الجنسية الفرنسية دون أن يتخلى هؤلاء عن عقيدتهم وحقوقهم المدنية.[2]
- ابتداءا من عام 1872 م بدأ المستوطنون في تطبيق قانون وارني "قانون المستوطنين" الذي صدر بالضبط في 26 جويلية 1873 م، اذ يتمثل في الاستلاء على الارض و اضعاف المجتمع الجزائري واحكام السيطرة على الجزائريين وبالتالي فقد[3] استهدف القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش.[4]
- مرسوم الارتباط في 26 أوت 1881 م الذي يهدف إلى إدماج الجزائريين في المنظومة الإدارية الفرنسية.[5]

فإن هذه المراسيم قد جاءت لتحقيق رغبات المستوطنين الأوربيين المتمثلة في تقوية عدد السكان الأوروبيين واليهود حتى تنجح سياسة الإدماج بسرعة وفعالية.[6]

3.اهداف الاستيطان :

لقد كان الاستيطان الفرنسي في الجزائر يحمل أهداف سياسية وثقافية واقتصادية وعسكرية.

فالهدف الاستيطاني وإن تعددت وتنوعت أساليبه تبعا للظروف فالاستيطان عادة يبدأ سلميا ثم يلجأ إلى القوة والاستبداد والاجتثاث لأموال وأراضي السكان الأصليين.

([1]) عبد الله حمادي وأخرون. المصادر، مجلة سداسية تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م، العدد السادس، 2002 م، ص 121- 122.

([2]) عمار بوحوش. التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 م، المرجع السابق، ص 157.

([3])المرجع نفسه، ص166.

([4]) يحي بوعزيز. سياسة القسلط الاستعمارية والحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 32.

([5]) المرجع نفسه، ص 117.

([6]) شارل روبير آجيرون. الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871 م- 1919 م)، ج ١، المرجع السابق، ص 5.

والهدف الأصلي هو احتواء الأرض والسيطرة على المقدسات التي تعد ملك المجتمع الجزائري لهذا فهو يراهن على النمو الديمغرافي للمستوطنين للتغلب على السكان الأصليين.[1]

كما كانت تسعى الإدارة الاستعمارية بتطبيق الاستيطان الرسمي إلى تكوين مجتمع فرنسي ليحل محل المجتمع القروي.[2]

فسياسة تعمير الجزائر بالأوروبيين كانت ترمي بالضبط إلى استعمال جميع الوسائل لتجعل من هذا الالحاق إدماجا شرعيا وذلك بنزع الأراضي من أيدي الجزائريين وإخضاعهم للقوانين.[3]

فبعد أن زرع الاستعمار الفرنسي العديد من المعمرين الفرنسيين وأصبحوا أسياد البلاد تدعمهم التشريعات التي اتخذت ذريعة لتنظيم الجزائر باعتبارها قطعة من أرض فرنسا.[4]

وعلى العموم فقد أمسى الاستيلاء على الأرض بصفة عامة والأراضي الخصبة بصفة خاصة أمرا سهلا، حيث تحولت كل الأراضي التي تروق المستعمر إلى المستوطنين الجدد.[5]

اذا فهذه الحركة الاستيطانية والقوانين المتعلقة بها قد كانت في خدمة مصالح الأوروبيين بالجزائر واستغلال ثرواتها وشعبها.

([1]) رحيم محياوي، دراسة مستقبلية للاستيطان والتوطين: الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، الجزائر، 2006، ص 14.

([2]) جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830 م- 1962 م، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009 م، ص 337.

([3]) فرحات عباس، المصدر السابق، ص 44.

([4]) أحمد محمد عاشور أكس،صفحات تاريخية خالدة: من الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الاستعمار الفرنسي الاستيطاني (1500 م – 1962 م)، المؤسسة العامة للثقافة، 2009 م، ص 147.

([5]) بلقاسم بوقرة، من الاستبداد الشرقي إلى النظام العالمي الجديد: التاريخ الاجتماعي للجزائر تحت المجهر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 م، ص 187 -188.

المبحث الثاني : سياسة الدمج و قانون الاهالي :

1. سياسة الدمج :

كانت سياسة الاحتلال منذ البداية تخطط لدمج* الجزائر في فرنسا[1] وإذابة الجزائر في الكيان الفرنسي العام،[2]حيث كانت المصالح الاستعمارية في الأرض الجزائرية واضحة المعالم فبمجرد احتلالهم لعاصمة البلاد أعلنت الحكومة الفرنسية في 22 جويلية 1834 م إلحاق الجزائر بفرنسا باعتبارها مستعمرة عسكرية.[3]

وعليه نجد أن فكرة الدمج تعني حكم الجزائر بالقوانين الفرنسية وتطبيق النظم المعمول بها في فرنسا على فرنسيي الجزائر وليس على الجزائريين فلقد كان المعمرون بالرغم من تهجير الأهالي وسياسة الاستيطان يطالبون باستمرار تماثل الجزائر قانونيا وسياسيا وقضائيا وتعليميا بفرنسا لكي يتمكنوا من فرض حكمهم المدني، ونجح المستوطنون عندما صدر قانون 5 أفريل 1845 م[4] الذي نص على تقسيم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات أو عمالات ومن ثم تقسيمها إلى مناطق هي:

أ. **المناطق المدنية:** وهي المناطق التي لم يستوطنها السواد الأعظم من المستوطنين.

---

* وفي اطار التفرقة بين مصطلحي الادماج و الاندماج يطرح الحاكم العام جاك سوستال فصل بينهما:حيث يقول ان الاندماج هو عملية دمج المجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي دون الحفاظ على مقوماته وخصوصياته بينما الادماج هو عملية دمج المجتمع الجزائري في نظيره الفرنسي مع الحفاظ على مقوماته الشخصية من لغة، دين، عادات،تقاليد الا انهما وجهين لعملة واحدة هي فرنسة المجتمع الجزائري لمزيد من المعلومات انظر : jackes soustelle.le chemain de la paix,edition plan, France,1956,p19_22.

([1]) عبد القادر حلوش. سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2010 م، ص 75.

([2]) تركي رابح عمامرة. التعليم القومي والشخصية الجزائرية (1031 م– 1956 م)، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981 م، ص 112.

([3]) عمار قليل. ملحمة الجزائر الجديدة. ج 1، دار البحث للنشر والتوزيع، الجزائر، 1991 م، ص 63.

([4]) صالح فركوس. محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830 م– 1925 م، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، 2013م ،ص 164.

ب. المناطق العسكرية: وهي المناطق التي لم يستوطنها المعمرون والتي ما زالت تحت ,النفوذ العسكري.[1]

وقد شملت سياسة الدمج الإدارة حيث أن الجزائريين عينوا سابقا في مناصب ثم عزلوا منها وأعطيت للفرنسيين، كما شملت هذه السياسة القضاء حيث بقي القضاء الاسلامي تحت الوزارة الحربية وتم الفصل بين القانون الجنائي والمدني وجعل القضايا الجنائية المتعلقة بالجزائريين من اختصاص المحاكم الفرنسية واخضاع القضاء المدني إلى المراقبة الاستعمارية المستمرة.[2]

كما حرصت فرنسا على اعتماد سياسة الاندماج بأبعادها الترابية والبشرية والحضارية، فكان الفرنسيون يعملون جاهدين على أن تكون الجزائر هي نفسها فرنسا فأعتبرها قانون 1848 م أرضا فرنسية تخضع لقوانين هذا البلد المستعمر وأنها امتداد له،[3] فعندما وقعت الثورة بفرنسا وشارك فيها المعمرون ارادوا استغلال هذه الفرصة فطالبوا بدمج الجزائر بفرنسا وإعطائهم مقاعد في البرلمان الجديد قدروها بـ 4 مقاعد وقد تحصلوا على ذلك بالفعل بمقتضى دستور 4 نوفمبر 1848 م الذي نصت مادته 109 على اعتبار الجزائر أرض فرنسية.[4]

كما سمحت سياسة نابوليون الثالث[*] للمعمرين من توسيع نفوذهم من خلال السيطرة على أراضي جديدة والعمل على تقليص المناطق العسكرية بإنشاء قرى استعمارية وعند زيارته الثانية للجزائر أمر بوقف مصادرة الأراضي وفرض المساواة

([1])بوعزة بوضرساية. سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830 م – 1930 م، المرجع السابق، ص 124 – 125.

([2]) صالح فركوس.محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830 م- 1925 م، المرجع السابق، ص 164.

([3]) أحمد مالكي. الحركة الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1994 م، ص 156.

([4]) شارل روبير آجرون. تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982 م، ص 55.

[*]نابوليون الثالث: امبراطور فرنسا منذ 1852 م إلى 1870 م أدخل سياسة جديدة نحو الجزائريين تقوم على الاعتراف لهم بحق الاقامة على أرض أجدادهم كما عرف بسياسة المملكة العربية.لمزيد من المعلومات أنظر: حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص 18.

بينهم وبين الفرنسيين واعتبار الجزائر "مملكة عربية"[2*] وليست مستعمرة وأن سكانها موجودون تحت حماية فرنسا ولهم نفس حقوق المستوطنين وبذلك أعلن نفسه امبراطورا على الفرنسيين والعرب بقوله: " وما دمت إمبراطورا للفرنسيين فإنني كذلك إمبراطور للعرب".[1]

كذلك أعلن قانون معروف بالسينانوس كونسلت بتاريخ 14 جويلية 1865 م وأهم ما ورد فيه أن الأهالي هم رعايا فرنسيين ولكنهم يخضعون لأحكام الشرع الاسلامي فإذا طلب أحدهم الجنسية الفرنسية فإنه يحصل عليها ولكنه يصبح في هذه الحالة خاضعا للقانون الفرنسي.[2]

كما أن السلطات الاستعمارية لم تتردد في منح الجنسية الفرنسية إلى يهود الجزائر وذلك بفضل مرسوم كريميو 24 أكتوبر 1870 م [3] الذي رحب به اليهود لأنهم أرادو أن يعاملوا معاملة المستوطنين الفرنسيين وقبول اليهود سياسة التجنيس دليل على تعاونهم مع الاستعمار الاستيطاني الفرنسي[4] أما المستوطنين فقد تمادوا في فرض سياستهم القائمة على إفقار الجزائريين والحد من سيطرة العسكريين[5] كما كانوا ينادون بالحكم الذاتي وبحرية أكثر في مشاريعهم وأثمر ذلك بصدور مرسوم إلحاق الجزائر إداريا بفرنسا سنة 1881 م حيث أصبحت شؤون الجزائر من اختصاص الوزارات.[6]

نجد أن الأقلية الأوروبية في الجزائر مارست ضغوطا على جميع الحكومات الفرنسية منذ (1830 م – 1900 م) بحيث نجحت الخطة المرسومة والتي اشتملت

[2*] مملكة عربية: مشروع أراد نابوليون الثالث تجسيده في الجزائر من خلالها منح الجزائر الحكم الذاتي وقد تلقى معارضة شديدة من قبل الكولون. لمزيد من المعلومات أنظر: الوناس الحواس، المرجع السابق، ص 18.

([1]) بوعزة بوضرساية. سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830 م – 1930 م، المرجع السابق، ص 126.

([2]) أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 25.

([3]) ناصر الدين سعيدوني.الجزائر منطلقات وآفاق: مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 2000 م، ص 31.

([4]) رحيم محياوي، المرجع السابق، ص 17.

([5]) بوعزة بوضرساية. سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830 م – 1930 م، المرجع السابق، ص 99.

([6]) ابرهيم مياسي، المرجع السابق، ص 123.

على ثلاث مراحل متتالية، مرحلة تتمثل في دمج الجزائر في فرنسا[1] من الناحية القانونية وجعلها جزءا لا يتجزأ من فرنسا، فهذه القوانين الخاصة بدمج الجزائر في فرنسا لم تمس مصالح المعمرين بل حافظت عليها بدرجة كبيرة.[2]

وفي هذا المجال نشير إلى بعض القوانين التي طبقتها فرنسا لنظم الجزائر وهي:

- ✓ قانون 22 جوان 1834 م الذي اعتبر الجزائر أرضا فرنسية يعين لها حاكم عسكري تحت سلطة وزير الحربية الفرنسي مباشرة.
- ✓ قانون 4 مارس 1848 م الذي يعتبر الجزائر جزءا مكملا لفرنسا.
- ✓ قرار 14 جويلية الذي جعل من المسلمين فرنسيين.
- ✓ قانون 24 أكتوبر 1870 م الذي يعتبر الجزائر مؤلفة من ثلاث مقاطعات فرنسية.
- ✓ قانون 22 مارس 1871 م الذي بمقتضاه تعين فرنسا حاكما مدنيا تحت سلطة وزير الداخلية الفرنسي.[3]
- ✓ قانون 23 مارس 1882 م الخاص بإنشاء دفاتر الحالة المدنية للمسلمين الجزائريين.
- ✓ قانون 19 ديسمبر 1900 م الذي يسمح للجالية الأوروبية في الجزائر أن تنشأ المجلس المالي ثم المجلس الجزائري فيما بعد وتتويجا للمرحلتين السابقتين مرحلة الاندماج ومرحلة جلب المهاجرين ومنحهم الأراضي الخصبة جاءت المرحلة الثالثة وهي إعطاء الجالية الأوروبية الحكم الذاتي يسمح باستعمال الغش والمناورات والدسائس لفرض نفوذها على الجزائريين والتحكم فيهم للأبد.[4]

وبذلك فقد شكلت الجزائر الاطار الأكثر تجربة فعلى أراضيها طبقت جل المفاهيم التي صاغتها فرنسا لتعزيز حركتها الاستعمارية وتحديدا من طبيعة الموقع الذي

---

(1) عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979 م، ص 85.

(2) بوعزة بوضرساية. سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830 م – 1930 م، المرجع السابق، ص 125.

(3) محمد الصالح الصديق.الجزائر بلد التحدي والصمود، دار موفم، الجزائر، 2009 م، ص 76.

(4) عمار بوحوش. العمال الجزائريون في فرنسا، المرجع السابق، ص 86.

احتله ضمن الاستراتيجيات الفرنسية العامة تبلورت نظرية الدمج،[1] التي كانت من بين أهدافها مايلي:

جعل الجزائريين يقبلون الحضارة الأوروبية أي تحويلهم إلى مواطنين بل رعايا يعرفون اللغة الفرنسية ولهم نفس عادات الفرنسيين ونفس الحب للوطن الفرنسي ووضع حد لمقاومة الجزائريين ورفضهم للاحتلال بجعلهم يقتنعون بضرورة وحتمية الاحتلال الفرنسي لبلادهم وبالتالي فرنسة الجزائريين وتعليمهم حضارة تختلف كليا عن حضارتهم والقضاء على الوجود العربي بعد دمجه في الكيان الأوروبي.[2]

2. قانون الأهالي:

لقد حاولت فرنسا أن تنظم العلاقة بينها وبين الجزائر فأصدرت قانون خاصا بهم يعرف بقانون الأهالي،[3] يوم 26 جوان 1881م وهو عبارة عن مجموعة من النصوص الاستثنائية التي فرضت على الشعب الجزائري حيث يقتضي منه أن يظهر الطاعة العمياء للمستوطنين، وبقي هذا القانون ساري المفعول حتى عام 1954 م حيث تقرر عام 1896 م تعيين متصرف إداري في معظم البلديات بهدف تطبيقه على الجزائريين وحملهم على الطاعة بالقوة والظلم والقهر، وتم منح المسؤولين المدنيين السلطات الجزرية.[4]

فبفضل هذا القانون نجد أنه قد:

1) خول الحاكم سلطة توقيع العقوبات الصارمة على الأهالي دون محاكمة بدعوى حفظ الأمن وذلك بالسجن والتغريم.

2) خولت السلطات الإدارية حق سجن الأشخاص ومصادرة أملاكهم دون صدور حكم قضائي بذلك.

([1]) أحمد مالكي، المرجع السابق، ص 158.

([2]) عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 79.

([3]) ناهد ابراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر : الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين 1918م – 1932 م، منشأة المعارف، مصر، 2001 م، ص 55.

([4]) صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر: من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق م إلى 1962 م، المرجع السابق، ص 226 –227.

3) تم توسع سلطات قضاة الصلح، وخول شيوخ البلديات حق مقاضاة الأهالي في حالة عدم وجود القاضي.

4) شرع مبدأ المسؤولية الجماعية عند حصول أي حادث في أي مكان وتطبيق العقوبات الجماعية كذلك.

5) شرع منع الأهالي من التنقل بين الأقاليم والمناطق، دون رخصة أو إذن من إدارة الشرطة.[1]

فقانون الأهالي جاء ليمنح رؤساء العمالات صلاحيات إعداد قوائم المخالفات ضد الجزائريين على أن يتولى القضاة المدنيون تطبيق العقوبات وبذلك فإن الأحكام الصادرة منهم تعتبر في نظر القانون أحكاما نهائية،[2] حيث استمرت الإدارة الاستعمارية في تطويرها وتجديدها حسب الظروف والأحوال حتى تم إلغاؤها نظريا عام 1930 م ولكن استمر العمل بها إلى غاية قيام ثورة نوفمبر 1954 م.[3] ان الغرض من هذا القانون هو القضاء الفوري على بذور أية مقاومة يمكن أن تخطر على بال الجزائريين ضد الوجود الاستعماري في بلادهم.[4]

ومن المخالفات التي يعاقب فاعلها ومرتكبها بشتى أنواع العقوبات والتي تضمنتها سلسلة قانون الأهالي ما يلي:

- التلفظ بعبارات معادية لفرنسا.
- رفض العمل في المزارع الأوروبية.
- السكن خارج القرية، أو الدوار بلا إذن خاص.
- التنقل من غير رخصة.
- فتح مدرسة لتعليم القرآن أو اللغة العربية، أو أي مقر لذلك.

([1]) يحي بوعزيز. سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 م– 1954 م، المرجع السابق، ص 38.

([2]) بوعزة بوضرساية ، المرجع السابق، ص 100.

([3]) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 38.

([4]) رابح لونيسي، بشير بلاح، وآخرون. تاريخ الجزائر المعاصرة 1830 م – 1989 م، ج ١، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 69.

- عدم إعطاء أي معلومات، تطلبها الإدارة الاستعمارية.

وعموما هذه القوانين ضيقت الخناق على الشعب الجزائري وأخمدت أنفاسه وجعلته يعيش في جو مظلم وحالة ضغط يصعب تصورها وقلّما يستطيع العقل تصديقها.[1]

وغير ذلك من المخالفات التي كانت تمثل كبتا وتعسفا وتبين هذه معاناة الشعب الجزائري[2]،فقد كان قانون الأهالي أداة إرهابية لقمع الجزائريين وشبيه بقانون العبيد يضاف إلى ذلك قانون التجنيد الإجباري 1912 م.[3]

إذا فهذا القانون يتعلق بقرارات وقوانين سنتها السلطات في مختلف الأقاليم والتي تخضع المستعمرين لنظام استثنائي يجعل منهم خاضعين لسلطات قضائية وتنص على مخالفات وعقوبات خاصة.[4]

([1]) عبد الرشيد زروقي. جهاد ابن باديس: ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر (1913م – 1940 م)، دار الشهاب، لبنان، 1999 م، ص 21-26.

([2]) ابراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص55.

([3]) صالح فركوس. محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر 1830 _1925،المرجع السابق ،ص 166.

([4]) كلود ليوزو. العنف والتعذيب والاستعمار : من اجل الذاكرة الجماعية، دار القصبة، الجزائر،2013 ص 158.

المبحث الثالث : سياسة الإبادة:

إن الاستعمار الفرنسي وهو يطأ أرض الجزائر اتبع سياسة الحرب الشاملة، فلقد أحرق مداشر بأكملها بأهلها وحيواناتها وصلب الرجال، وقطع الرؤوس ومثل بالجثث وأبيدت أعراش بأكملها كما شردت عائلات ونفيت[1] وذلك باستغلال فرنسا لضعف الجزائر خلال القرن التاسع عشر إذ تعرض شعبها إلى إبادة حقيقية لم يعرفها شعب أخر.[2]

كما انتهجت فرنسا خلال الحكم العسكري والمدني أساليب متنوعة حيث استعملت أسلوب القوة والقمع والإبادة الجماعية ،وذلك لإرساء الوجود الفرنسي والقضاء على أية مقاومة أو معارضة، بالإضافة إلى استكمال عملية الهدم لجميع مقومات المجتمع الجزائري.[3]

إذ نجد أن الجيش الفرنسي قد شرع حين احتل الجزائر سنة 1830 م في تنفيذ ما جاء من أجله حيث قتل مليوني جزائري مع العلم أن عدد الجزائريين آنذاك كان يبلغ 3.500.000 نسمة.[4]

وقد ذبح الجنود الفرنسيون أشخاصا يحملون جوازات مرور صادرة من طرف سلطات الاحتلال العليا، وقضوا دفعة واحدة على جماعات وأفراد لمجرد شبهات كما أعدمت شيوخا من أولياء الله الصالحين لأنهم تجرؤوا على الشفاعة.[5]

فتطورت الأحداث المأساوية في القطر الجزائري بشكل فضيع تمثلت في القتل عمدا والتدمير والتعذيب دون استثناء فألتجأ الاستعماريون الفرنسيون إلى شهوة الانتقام وهي نزوة من نزوات سفك الدماء للشعب الجزائري الأعزل.[6]

([1]) سعيدي بزيان، جرائم فرنسا في الجزائر: من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس، دار هومة، الجزائر، 2009 م، ص 21.

([2]) بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954 م، الجزائر، 2007 م، ص 119.

([3]) جمال قنان، المرجع السابق، ص 123.

([4]) إدريس خيضر، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830 م- 1962 م، ج ١، دار الغرب الاسلامي، الجزائر، 2006 م، ص 243.

([5]) محمد عاشور أكس، المرجع السابق، ص 135.

([6]) المرجع نفسه، ص 141.

فمن بين المجازر التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي في حق الشعب الجزائري في فترة الحكم العسكري (1830 م – 1870 م).

❖ **مجزرة العوفية:** في ليلة الخامس من شهر أفريل من سنة 1832 م أعطى دوروفيغو الذي عرف بسياسته الجائرة تعليمات لإبادة قبيلة العوفية المستقرة عند واد الحراش في الليل،لكونه اشتبه فيهم بأنهم قاموا بسلب مبعوثي فرحات بن السعيد أحد عملاء فرنسا في منطقة الزيبان والجدير بالذكر أن شيخها (الربيعة) بعد إلقاء القبض عليه رغم أن التهمة لم تثبت عليه ولا على قبيلته وايشع من ذلك قطعت رأسه وحملت هدية إلى الدوق روفيغو فقام بالتبرع برأسه وبرأس أحد أفراد قبيلته إلى طبيب يدعى بونافون ليجري عليها تجربة علمية.[1]

فبدافع الانتقام ارتكب الدوق روفيغو عمل إجرامي في حقها حيث وصل عدد أفرادها الذين تم إبادتهم حوالي 12 ألف نسمة قام بقتل الأبرياء وحرق منازلهم ونهب خيراتهم.[2]

❖ **مجزرة البليدة:** في 26 نوفمبر من عام 1830 م، نظمت الحامية الفرنسية في مدينة البليدة مذبحة رهيبة ضد السكان العزل لم يرحم فيها شيخ مسن ولا عجوز ولا امرأة ولا حتى الأطفال الرضع، لقد تفنن الضابط تروليز قائد الحامية في تنظيم هذه المذبحة بحيث حول المدينة إلى مجزرة في بضع ساعات إذ امتلأت الشوارع بجثث القتلى الذين يجهل عددهم.

فهذه الجريمة وقعت على إثر الهجوم الذي نظمه المقاومون ضد الحامية الفرنسية بالمدينة وبعد انسحاب هؤلاء،[3] لجأ كلوزيل إلى الانتقام من السكان الباقين وتسببت المدفعية في استشهاد حوالي ثمانمائة شهيد.[4]

([1]) أحمد حمدي وآخرون، من جرائم الاستعمار الفرنسي، مجلة المصادر العدد الرابع، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م، الجزائر، ص 227.

([2]) بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية والابادة الجماعية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 122 ~ 123.

([3]) أحمد حمدي وآخرون، المرجع السابق، ص 227.

([4]) محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830 م- 1871 م، أكنور الحكمة، الجزائر، 2011 م، ص44 .

❖ **إبادة قبيلة أولاد رياح:** إن فضائع الاحتلال الفرنسي تنوعت منها القتل بالتدخين أو المحارق، الذي ذهب ضحيته هذه القبيلة. فإن المارشال بوجو أمر بخنق أولاد رياح بالدخان ونفذ هذه العملية النكراء الجنرال بيليسي[1*]، بإبادته القبيلة بغار الفرائشيش بناحية الظهرة حيث وقعت معركة كبيرة في جانفي 1845 م بالمنطقة إذ نزحت قبيلة أولاد رياح إلى هذا الغار وكان عددهم حوالي ألف شخص من نساء وأطفال ورجال بالإضافة إلى ماشيتهم وأمتعتهم، ولقد عسكر بيليسي فوق نفس الصخرة التي يوجد تحتها الكهف وفي 18 جوان وبعد رفض القبيلة الاستسلام والخروج أمر بيليسي جنوده بجلب[2] حزم من الأغصان ورص بعضها فوق بعض ثم أضرم النار وفي الصباح احترق كل شيء رجال، نساء، أطفال وشيوخ كانت كل الجثث مختلطة مع جثث الحيوانات وكان من المستحيل وصفها.[3]

❖ **مجزرة السبيعة:** وقعت هذه المجزرة عام 1844 م في حق هذه القبيلة التي كانت تقطن في الضفة اليسرى من وادي الشلف السبب هو انتقام الفرنسيين من موقف هذه القبيلة المدعم لمقاومة الظهرة، خاصة مقاومة الشيخ بومعزة.[4]

ما إن سمع شيوخ هذه القبيلة بالتعزيزات العسكرية الفرنسية ضدهم التي كانت على رأسها السفاح كافينياك تعقبهم إلى هذه المغارة المجاورة وأمر جيوشه بالهجوم وبعد تمتين إغلاق مداخلها أمر ضباطه بتفجير المدخل بعدما جمع أكوام كبيرة من الحطب وإشعال النار فيها لتسرب الدخال إلى الداخل المغارة يتم بذلك القضاء على كل أفراد القبيلة.[5]

---

[*] بيليسي: هو المارشال د ومالاكوف بيليسيي حاكم عام الجزائر من ديسمبر 1860 م إلى سبتمبر 1864 م انتهج نفس سياسة سالفه راندون فيما يخص مصادرة الأراضي ارتبط اسمه بعدة مجازر أشهرها مجزرة أولاد رياح 1845 م.لمزيد من المعلومات أنظر: حياة سيدي صالح :المرجع السابق ص 15.

([1]) فرحات عباس، المصدر السابق، ص 51.

([2]) محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص 111 – 112.

([3]) بوعلام نجادي. الجلادون (1830 م – 1962 م)، تر: محمد المحراجي، منشورات ANEP، الجزائر ، ص 56.

([4]) بوعزة بوضرساية. الجرائم الفرنسية والابادة الجماعية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 128.

([5]) المرجع نفسه، ص 129.

كذلك من بين المجازر التي ارتكبها الاحتلال الفرنسي أثناء فترة الحكم المدني (1870م – 1900م) على الجزائريين ما يلي:

▪ **مجازر ضد ثورة المقراني 1871م:** فبعد رجوع النظام والامن واخماد العدو الفرنسي الثورة عسكريا وحسم الموقف لصالحه شرع في قمع القبائل المشاركة في الثورة حيث بدا بالتقتيل الجماعي في كل المناطق التي وصلها جيش الاحتلال حتى لا يعود السكان مرة أخرى لدعم الثورة ووضع مجالس حربية لمحاكمة قادة الثورة.[1]

ومن بقي منهم فرض عليهم الضرائب الجائرة وحسب كل من تشك إدارة الاحتلال في دعمه للثورة دون تمييز بين الرجل والمرأة والسن، فهذا ما حدث لزوجة زعيم الثورة الشيخ المقراني وابنته وابنة شقيقة بومرزاق، كذلك شملت الإبادة أشكال قاسية منها النفي إلى المناطق البعيدة خارج الجزائر.[2]

▪ **مجازر ضد انتفاضة الأوراس:** كان سبب هذه الانتفاضة هو محاربة الموالين لفرنسا ولقد ابتدأت يوم 30 ماي 1879 م، وذلك حين قام أنصار محمد أمزيان عبد الرحمن باغتيال قايد بني سليمان ثم قائد أولاد داود وذلك لأنهما كانا يقودان مجموعة من عملاء فرنسا للقضاء على الثوار المناهضين للاحتلال في الأوراس.[3]

فتمثل أول رد فعل في قتل أكثر من 62 شخص في إطار إبادة جماعية منظمة ضد القبائل الثائرة وكان الانتقام منها بشتى الوسائل وبكل الاساليب حيث تمت مصادرة أملاكهم بعد قتل عدد كبير منهم إثر مداهمة المنازل كما تم فرض ضرائب قدرت بعشرين مرة على الضرائب العادية على قبائل أولاد داود وبني سليمان كما صادرت قوات الاحتلال أكثر من 2777 هكتار من الأراضي الخصبة بغض النظر عن سرقة أغنامهم وابلهم، أما عن قادة هذه الثورة فقد صدرت في حقهم أحكام جائرة كانت تتراوح بين الاعدام والاعمال الشاقة والمؤبد والسجن.[4]

([1]) عمار عمورة ، المرجع السابق، ص157.

([2]) بوعزة بوضرساية. الجرائم الفرنسية والابادة الجماعية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 142 – 143.

([3]) عمار بوحوش. التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 م، المرجع السابق، ص 149.

([4]) بوعزة بوضرساية. الجرائم الفرنسية والابادة الجماعية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 145 – 146.

▪ **مجازر ضد ثورة بوعمامة 1881 م – 1883م:** لقد شهد الجنوب الغربي لإقليم وهران هو الأخر القمع والابادة وكل أنواع الاضطهاد بسبب ثور الشيخ بوعمامة وما زاد في درجة انتقام العدو الفرنسي للسكان هذه المناطق فشل العديد من الحملات العسكرية وقتل قاداتها وكرد فعل قام الجنرال ديغريي بحملة إبادة عام 1881م ضد بعض القبائل التي أيدت

الشيخ بوعمامة وتعرضت هذه القبائل إلى القمع والتقتيل المنظم لكونها كانت مراكز أساسية وحساسة للمقاومة منها عين الصفراء، عين بن خليل ورأس الماء والعريشة ومشرية، البيض، سيدو، سعيدة وهذا ما حدث على يد الضابط السفاح مارمي عام 1882 م الذي أتي على كل شيء دون رحمة ولا شفقة.[1]

لم تتوقف الجرائم الفرنسية فيما ذكرناه سابقا بل تعدى ذلك إلى انتهاك حرمة الأموات واستغلال ما تحتويه قبورهم،[2]حيث أمر الدوق دوروفيغو بتخريب المقبرة الإسلامية بدعوى مد الطريق وعندما جرى الحفر قطعت عظام الميت،كذلك لتهريب هذه الأخيرة إلى مرسيليا لاستخدامها في فحم العظام لتبييض السكر.[3]

وبذلك لم تقتصر عمليات الابادة على إقليم معين أو فئة من المواطنين ولم تميز بين الأشخاص والممتلكات[4].

ومن كل ما سبق تبين لنا طبيعة الأعمال التي قام بها الفرنسيون وهمجية تلك الجرائم التي ارتكبوها في حق الجزائريين لكن لم يكتفي الاستعمار إلى هذا الحد بل تعدى إلى الدين والتعليم وغيرها.

---

(1) بوعزة بوضرساية ، المرجع السابق، ص 146 – 147.

(2) محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص 151.

(3) أبو القاسم سعد الله. الحركة الوطنية الجزائرية (1830 م – 1900 م)، ج ١، المرجع السابق، ص 86.

(4) بسام العسلي. المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، دار النفائس، لبنان، ص 148.

الفصل الثاني :

السياسة الاستعمارية في الجزائر على الصعيد الثقافي

المبحث الأول: محاربة اللغة العربية والمؤسسات الدينية

لقد فرض الاستعمار الفرنسي صراعا عنيفا على البلاد من أجل تحطيم الشخصية الجزائرية من خلال قيمها الثقافية والحضارية وكان أول عمل قام به هو شل الحياة الفكرية ونشر الأمية بين الجماهير وذلك بإغلاق المدارس، وتحريم التعليم باللغة العربية ومحاربة الإسلام.[1]

1. محاربة اللغة العربية:

رأى الفرنسيون أن اللغة العربية هي أبرز مقومات الشخصية الجزائرية وأن بقاءها يعني بقاء الشخصية الوطنية التي تناقض حضارتهم وتعرقل أهدافهم ومشاريعهم، لهذا عملوا على القضاء عليها بكل الطرق.[2]

كما تعتبر مظهر مقدس من مظاهر كرامة الأمة التي تحترم نفسها وعنوان من عناوين مجدها ووجودها. فلما احتل الفرنسيون الجزائر عام 1830 م وجدوا أهلها يدينون بالاسلام ويتكلمون بالعربية ويقدسونها، فرأى الاستعمار أن يضرب أول ضربة حازمة إلى هذه اللغة، فأصدروا قانونا بجعل اللغة الفرنسية في الجزائر هي اللغة الرسمية وحدها وأصبحت لغة المدرسة، كما اعتبر الفرنسيون ان اللغة العربية بين أهلها لغة أجنبية.[3]

حيث أعلن الدوق "دي ريفيغو" قائلا: "إن المعجزة الحقيقة التي يمكن صناعتها تكون في احلال اللغة الفرنسية شيئا فشيئا مكان اللغة العربية.[4]

كما حارب الاستعمار هذه اللغة وأضطهد العلماء ومنع المثقفين من نشر العلم وفرض اللغة الفرنسية على الأهالي واعتبر اللغة العربية لغة أجنبية عنهم وقد أصدر

([1]) أنيسة بركات. محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995م، ص 79.

([2]) شارل روبير أجيرون. تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 106.

([3]) الفضيل الورثلاني. الجزائر الثائرة، دار الهدى، الجزائر، 2009م، ص 97.

([4]) Y Turin. Affrontements culturels dans l'Algérie coloniale, Ecoles Médecine Religion 1830-1880, édition Hounia, Alger, 2009, P 40.

قانونا في 24 ديسمبر 1904 يقضي "..... بأنه لا يجوز لأي معلم مسلم أن يفتح أو يتولى إدارة مكتب لتعليم اللغة العربية إلا بترخيص من عامل المنطقة وقائد الفيلق العسكري ومن يخالف ذلك يعتبر مسؤولا أمام القانون ويعاقب بالسجن أو الغرامة أو بكلتا العقوبتين".[1]

نجد أن الغزو الفكري بالجزائر قد مر بعدة مراحل أهمها: مرحلة التهديم للمؤسسات الثقافية حيث تعرضت المؤسسات التعليمية لمحاربة شديدة بمختلف الوسائل والأساليب لأنها كانت تمثل عائقا أمام التوسع الاستعماري.[2]

اتلاف الوثائق والمخطوطات:

فالفوضى التي سادت دخول العدو إلى القصبة وغيرها قد أدت إلى إتلاف العديد من الوثائق والسجلات وكان الجنود يعتبرون كل ورقة مكتوبة بالعربية قرآنا فكان منهم من يقوم بحرقها وإتلافها.[3]

والفرنسيون سواء عسكريون أو مدنيون كانوا يستولون على ما تحتويه المكتبات والمساجد والزوايا من كتب ومصادر علمية ومخطوطات في مختلف المجالات.[4]

2. محاربة المؤسسات الدينية:

✓ **المساجد:** شرعت الإدارة الاستعمارية قصد القضاء على اللغة العربية والزوايا يهدم مراكز الثقافة المتمثلة في المدارس الرسمية والمساجد والزوايا والكتاتيب التي كانت قائمة بمختلف أنحاء البلاد، فالبعض منها حول إلى معاهد للثقافة الفرنسية والبعض الأخر تعرض للهدم مثل ما حدث لغالبية المساجد.[5]

([1]) محمد الصالح الصديق،المصدر السابق، ص 93.

([2]) حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص 57.

([3]) أبو القاسم سعد الله. الحركة الوطنية، ج 1، المرجع السابق، ص 89.

([4]) أبو القاسم سعد الله. تاريخ الجزائر الثقافي، ج 5، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1998م، ص 375.

([5]) سعيد بوحاوش. الاستعمار الفرنسي والسياسة الفرنسية في الجزائر، دار تيغنيلت، الجزائر، 2013 م، ص 56.

فالمساجد والزوايا كانت تقوم بمهمة تعليم الأمة وتنشئتها النشأة العربية الدينية السالحة.[1]

ومن الملاحظ أن الجنرال "دوبرمون" قد أمضى معاهدة مع الداي حسين تقضي احترام الديانة الاسلامية وضمان ممتلكات الأهالي ومن خلال ذلك أصبحت فرنسا تتصرف حسب هواها في شؤون الدين وهي التي تعين أئمة المساجد والمؤذنين ورجال الافتاء وكافة القائمين على الشعائر.[2]

فقد كان عدد المساجد بالجزائر وقت الاحتلال 176 منها: الجامع الكبير، الجامع الجديد، جامع سيدي رمضان، جامع عيدي باشا، وفي سنة 1899 م أصبحت لا تتجاوز الخمسة.[3]

وفي الجزائر العاصمة اختفى العديد من المساجد وهدمت خمس زوايا وصودرت عائداتها جميعها،[4] ومن أهم المساجد وأبرزها مسجد كتشاوة الذي قامت إدارة الاحتلال بتاريخ 18 ديسمبر 1832 م بتحويله إلى كاتدرائية أطلق عليها كاتدرائية سيدة الجزائر[5] وتحويل جامع القصبة إلى كنيسة وأصبحت تسمى كنيسة الصليب المقدس[6] ومسجد صالح باي الذي حول إلى كنيسة وجامع رحبة الصوف الذي حول مرة أخرى إلى ملجأ ونفس المصير لقيه الجامع الكبير والجامع الأخضر.[7]

([1]) أحمد توفيق المدني. هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة، مصر، 1956 م، ص 140.

([2]) محمد الصالح الصديق،المصدر السابق، ص 88.

([3]) أبو القاسم سعد الله. الحركة الوطنية، ج 1،المرجع السابق، ص 82.

([4]) عبد الحميد زوزو. نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830م- 1900م ،ديوان المطبوعات الجامعية، 2008 م، ص 215.

([5]) بوعزة بوضرساية. سياسة فرنسا البربرية وانعكاساتها على المغرب العربي، المرجع السابق، ص 137.

([6]) عمار قليل، المصدر السابق، ص 97.

([7]) بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص 138.

وبالتالي فقد تم الاستيلاء على المساجد وإحالة بعضها إلى كنائس ومتاحف ومشروعات وكل ذلك من أصل الاستعمار وأسلوب من أساليبه.[1]

✓ الزوايا:

كانت حلقات اتصال وهمزة وصل بين المرابطين ورجال الدين فهي تشكل في آن واحد مراكز للصلاة والتعليم والعلاج والتوجيهات السياسة.[2]

فلم تسلم هي الأخرى من سياسة الهدم والتخريب لكونها عبارة عن مؤسسة دينية متكاملة، ومن الزوايا المتأثرة بالهدم أو البيع أو الحياز منها: زاوية القشاش وزاوية الشرفة، زاوية الشبارلية التي أعطيت إلى الدرك وزاوية شختون التي تحولت إلى ثكنة ثم مستشفى عسكري وزاوية الصباغين والمقايسة التي هدمت مع الجامع.[3]

كما أن زوايا المدن قد عانت من مصادرة أوقافها إذ لم يبق لها دور يذكر أثناء الاحتلال أما زوايا الريف فقد استمرت خلال أكثر من خمسين سنة وهي مراكز لدعوة الجهاد والتعليم العربي الاسلامي وخزائن الكتب، ولكن الاحتلال لم يرحم هذه الزوايا أيضا فبعضها هدم أو أحرق نتيجة الثورات.[4]

إذ نجد في عنابة كانت المدارس 39، والمساجد 37، والزوايا زاوية سيدي عبد القادر بعد الاحتلال لم يبقى إلا 3 مدارس و 15 مسجدا.[5]

كما حورب رجال العلم والأئمة وشيوخ الزوايا وحدد نشاطهم وفرضت عليهم وأتباعهم مراقبة شديدة ودائمة.[6]

الأوقاف: هي عبارة عن نظام إسلامي له أهمية اجتماعية واقتصادية كبيرة في المجتمع واستحدثه المسلمون لتوفير المال والسكن وغيرها من المساعدات للعلماء

([1]) أحمد طالب الابراهيمي. آثار الامام محمد البشير الابراهيمي، ج 2، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1997 م، ص 51.

([2]) صالح فركوس. إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي الجزائر في ضوء شرق البلاد 1844 م- 1871 م، المرجع السابق، ص 270.

([3]) أبو القاسم سعد الله. الحركة الوطنية، ج 2، المرجع السابق، ص 85.

([4]) أبو القاسم سعد الله. تاريخ الجزائر الثقافي، ج 2، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1998 م، ص 360-364.

([5]) أبو عمران الشيخ. قضايا في والتاريخ، ط 2، تالة، الجزائر، 2007 م، ص 102.

([6])حياة سيدي سالم، المرجع السابق، ص 57.

والطلبة والفقراء، وصيانة المؤسسات التي أنشأت لهذه الأغراض والطرق والمساجد والزوايا وهذا النظام يرمز للتكافل الاجتماعي والتضامن بين المسلمين وهو المصدر لنشر التعليم والمحافظة على الدين.[1]

حيث انشأت مؤسسات خيرية وأوقاف تهدف إلى تحسين أوضاع الفقراء والتخفيف من مصائبهم، وحسب الإجراءات الجديدة التي سنتها السلطات الفرنسية فإن الفقراء لا يحصلون إلا على جزء من موارد هذه المؤسسات أما الباقي فيدفع إلى صندوق أملاك الدولة.[2]

وعليه فقد توقف الدور الذي كانت تقوم به هذه المؤسسات من أعمال خيرية وخدمة المساجد والمدارس القرآنية وقد قدر عدد الأوقاف في مدينة الجزائر عشية الاحتلال الفرنسي لها بـ 2600 ملكية منها أوقاف مكة والمدينة[3] فباشرت بعد احتلالها للجزائر بمصادرة أملاك الوقف حيث كانت تسد النفقات الضرورية للتعليم والمعلمين والأمور المتعلقة بأماكن العبادة والقضاء من قضاة وأئمة ومدرسين.[4]

وجاء في تقرير يرجع إلى 1839 م أن نصف المنازل التابعة للأوقاف الدينية قد اختفى بالهدم أو بالمنح للمصالح العامة سواء كانت مدنية أو عسكرية أو دينية.[5]

([1]) بوعزة بوضرساية. سياسة فرنسا التبشيرية في الجزائر، المرجع السابق، ص 140.

([2]) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 269- 271.

([3]) الوناس الحواس،المرجع السابق، ص 35.

([4]) المرجع نفسه، ص 34.

([5]) سعيد بوحاوش، المرجع السابق، ص 71.

وكان الهدف من محاربة الأوقاف هو قطع الموارد المالية على المؤسسات الدينية وأيضا تحطيم اقتصاد البلاد وتجريد الناس من أملاكهم ليسهل عليه تنصيرهم.[1] وبذلك وضعت الإدارة الفرنسية سيطرتها على الأوقاف والمؤسسات الدينية والمشرفين عليها بعد أن كانت الأوقاف مصدر رزقهم أصبحوا شبه موظفين لديها حيث يتقاضون أجورهم لديها.[2]

✓ القضاء الإسلامي:

القضاء جزء لا يتجزأ من دين المسلمين لأن الحكم بينهم فيها من الله ولأن أصول تلك الأحكام منصوصة في الكتاب والسنة وكل ما فيها فهو دين ولأنهم ما خضعوا لتلك الأحكام إلا بصفة كونهم مسلمين.[3]

عملت الإدارة الاستعمارية على محاربة وطمس الشخصية الإسلامية للجزائر منذ 1830 م وذلك بمختلف الوسائل ففي 10 أفريل 1834 م صدر قرار يعطي الحق للمتخاصمين بأن يستأنفوا أحكامهم التي يصدرها القاضي المسلم أمام مجالس الاستئناف التي يتألف أعضائها من الفرنسيين واليهود وكان ذلك من اختصاص المحاكم الشرعية الإسلامية قبل صدور هذا القرار.[4]

وفي سنة 1841 م ضعف نفوذ قضاء المسلمين وانحصرت اختصاصاتهم في دائرة ضيقة النطاق لا تتجاوز الدعاوي المتعلقة بالأحوال الشخصية والإرث وجردو من الحق الذي يخول لهم النظر في الدعاوي الجنائية والمدنية والتجارية كما انتزع

([1]) أحميدة عميراوي، سليم زاوية، محمد السعيد قاصدري. السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844 م-1916 م، دار الهدى، الجزائر، 2009 م، ص 105- 106.

([2]) بوعزة بوضرساية. سياسة فرنسا البربرية في الجزائر، المرجع السابق، ص 140.

([3]) أحمد طالب الإبراهيمي. آثار الامام محمد البشير الابراهيمي، ج 1، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1997 م، ص 144.

([4]) يحي بوعزيز. سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 40.

منهم حق النظر في أمور العروض والعقارات وأكثر من ذلك أن الاستعمار قد سن الخيافي في القضاء الذي يصوغ الخصوم المسلمين رفع دعواهم لدى المحاكم الفرنسية.[1]

وقرار 21 جويلية 1846 م يقضي بدوره حل النزاعات العقارية والملكية وتسويتها بالقانون الفرنسي، ومرسوم 31 ديسمبر 1859 م يلغي كل الاختصاصات المعطاة للقاضي المسلم وصدر قانون أخر بتاريخ 26 جويلية 1873 م يقضي بنزع حق القاضي المسلم بالنظر في القضايا التي لها علاقة بالملكية والاستحقاق.[2]

وبعد ثورة 1871 م بالغت الادارة الاستعمارية في محاربة القضاء الاسلامي وأعلن الحاكم العام "دوقيدون" بأنه يجب محو شخصية القاضي المسلم وتعويضها بالقاضي الفرنسي بدعوى أن فرنسا غزت هذه البلاد وسيطرت عليها وتماشيا مع هذا الاتجاه تم تأسيس محاكم الصلح عام 1874 م وألغى قضاة الشرع الاسلامي وأرغم الأهالي على التقاضي لدى قضاة الصلح الفرنسيين.[3]

وبموجب قانون 23 فيفري 1881 م طبقت أحكام المجالس العمالية مع امكانية وجود مساعد من الأهالي بحسب أهمية عدد السكان من الأهالي بدائرة اختصاص المجلس العمالي.[4] كما ألغت فرنسا المحاكم الاسلامية في الجزائر وفي سنة 1890 م لم يبق منها سوى 61 من مجموع 184 محكمة، فرضت فرنسا تغيير الحالة المدنية التي كانوا عليها إلى وظيفة نظام الحالة المدنية الفرنسية وعليه يصبح لزاما على كل جزائري حمل بطاقة التعريف ولقبا عائليا ويصرح بالطلاق والزواج

([1]) يحي بوعزيز. السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830 – 1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995 م، ص 89.

([2]) بوعزة بوضرساية. سياسة فرنسا البربرية في الجزائر، المرجع السابق، ص 143.

([3]) يحي بوعزيز. سياسة القمع الاستعماري، المرجع السابق، ص 40.

([4]) رشيد خارج. التنظيم القضائي ابان الاحتلال بين المبدأ العام والتمييز، أعمال الملتقى الوطني حول القضاء ابان الثورة التحريرية، جامعة الأمير عبد القادر، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007 م، ص 36.

المبحث الثاني: سياسة التعليم الفرنسية.

بعد الاحتلال مباشرة حاولت السلطات العسكرية الفرنسية تنظيم تعليم خاص للجزائريين لتكوين أفراد موالين لها، فوضعت مراسيم تأسيس المدارس والمعاهد العربية الفرنسية والاشراف على التعليم العربي الاسلامي ووضعه تحت الإدارة الاستعمارية وكان هذا التعليم مخصصا لأقلية معينة من المجتمع بينما كانت الأغلبية منه تعيش في الجهل والحرمان الثقافي فحتى سنة 1882 م كانت نسبة تعليم الجزائريين بمعدل واحد لكل ألف تلميذ جزائري.[1]

فالمتتبع لسياسة فرنسا التعليمية يلاحظ أنه منذ الاحتلال لم يكن لها أي اهتمام جدي بالتعليم وإنما اقتصرت على العمليات الحربية لإخماد مقاومة الأمير وأحمد باي وغيرها، ولم تفكر في تعليم الجزائريين حتى بداية العهد الامبراطوري أين فكرت الإدارة في إيجاد بديل للتعليم العربي فعملت على تأسيس المدارس العربية الفرنسية، والمدرسة التي كان يريدها المستعمر يحدد هدفها أحد المعمرين فيقول: " يجب على المدرسة الفرنسية أن توجه سهامها وتضرب بقوة كل ما هو وطني وديني، وبخاصة كل ما من شأنه أن يساهم في تكتل الأهالي حول هويتهم الأصلية".[2]

وهذه السياسة في البداية كانت تميل إلى أبناء الشخصيات الأرستقراطية والاعتماد عليهم كإطارات متوسطة لمساعدتها على تسيير الشؤون الجزائرية وقد كانت سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر تتأرجح بين فكرتين:[3]

- تنادي بتعليم الجزائريين تمهيدا لفرنستهم وادماجهم في فرنسا.
- تنادي بحرمانهم من كل تعليم سواء كان باللغة الفرنسية أو العربية خوفا من انتشار التعليم الذي سيهدد نفوذ الاستعمار في البلاد.[4]

([1]) عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 47.

([2]) الطيب العربي، السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ودور جمعية العلماء المسلمين في الرد عليها 1830 م- 1962 م: دراسة نظرية تحليلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التربية، جامعة الجزائر (2)، 2010 م، ص 51.

([3]) عمار بوحوش، التاريخ السياسي من البداية ولغاية 1962 م، المرجع السابق، ص 179.

([4]) أنيسة بركات، المرجع السابق، ص 81.

2- إنشاء المدارس الفرنسية العربية:

تأسست هذه المدارس بمقتضى المرسوم الرئاسي الصادر بتاريخ 14 جويلية1850 م بناء على تقرير وزير الحرب الموجه إلى رئيس الجمهورية نص هذا القرار على فتح مجموعة من المدارس في أنحاء عديدة من القطر الجزائري للذكور والإناث وكان على الطالب الراغب في الدراسة أن يتقدم لحضور الدروس بعد تقدمه بطلب إلى المكاتب العربية.*[1]

وكان الهدف من تأسيس هذه المدارس الحكومية الفرنسية هو تكوين فئة معينة من الموظفين في الإدارة الفرنسية من جهة ومنع الجزائريين من التعليم العربي الاسلامي من جهة ثانية.[2]

وأيضا تحطيم الروح المعنوية بغزوهم فكريا وثقافيا ذلك أن التعليم الفرنسي كان ولا يزال الأساس الحقيقي لأي تقدم أو تطور في حياة الشعوب أو الأمم.[3]

وتبعا لذلك أنشأت في بعض مدن الجزائر المدارس العربية الفرنسية وقد تكونت من قسم واحد أي حجرة واحدة للتعليم، وكان يتداول عليها معلمان أحدهما للعربية وهو جزائري طبعا والأخر فرنسي، يعتني بتعليم الفرنسية وقد وصل عدد هذه المدارس في عهدها الأول في مدينة الجزائر وضواحيها إلى حوالي 6 مدارس ثم تطور عددها في عدة جهات من الوطن إلى أن وصل في سنة 1861 م إلى حوالي 38 مدرسة، كانت تعلم بالتقريب 13000 طفل جزائري.[4]

---

* المكاتب العربية: أنشأها الاستعمار الفرنسي كأداة للإحصاء والتجسس حيث اقتصر دورها في مجال التعليم على مراقبة ومراسلة سير التعليم الأهلي لأن ضباطها كانوا يرون أن المساجد والزوايا انها تتخرج منها عناصر متعصبة معادية للسلطة الفرنسية. لمزيد من المعلومات أنظر: صالح فركوس. إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص 269.

([1])الطيب العربي، المرجع السابق، ص 51.

([2]) عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 40

([3]) عبد الله حمادي. الحركة الطلابية الجزائرية من 1871 م إلى 1962 م، ط 2، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995 م، ص 23-25.

([4]) عمار هلال، المرجع السابق، ص 112.

ولم يطبق في هذه المدارس إجبارية التعليم إلا على المدارس التي كانت توجد في منطقة القبائل ومنذ أن تأسست بها أعطت السلطات الفرنسية اهتماما كبيرا لها عن بقية المناطق الأخرى حيث كتب جول فيري للحاكم العام الفرنسي في الجزائر يطلب منه فتح أكبر عدد من المدارس الفرنسية في هذا الجزء من الوطن.[1]

وفي سنة 1871 م بالجزائر العاصمة بلغ عدد التلاميذ في المدرسة الفرنسية العربية 154 تلميذ لكن ابتداء من سنة 1875 م بدأ العدد ينخفض تدريجيا حيث أصبح 85 تلميذ فقط وذلك بسبب معارضة المعمرين لهذه المدارس، وفي سنة 1882 م لم يكن عدد التلاميذ الجزائريين في جميع مراحل التعليم أكثر من 3172 تلميذ.[2]

لكن هذا التعليم أخذ يتراجع شيئا فشيئا بسبب إهماله من قبل الإدارة وعدم الاعتناء بتطويره و السهر على فعاليته وقد ذهب بعض البلديات في هذا الاطار إلى رفض كل إعانة مالية للمدارس التي كانت تسيرها ماليا وهو الشيء الذي أدى إلى غلق كل المدارس التي كانت موجودة في البليدة والشلف وملیانة.[3]

([1]) الطيب العربي، المرجع السابق، ص 53-54.

([2]) عبد اللطيف معوش. دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1972 م، ص 238.

([3]) عمار هلال، المرجع السابق، ص 112.

المبحث الثالث: سياسة التبشير والتنصير.

لقد كانت الحملة على الجزائر حملة صليبية، حيث كان شعارها: اضاءة أرض الجزائر بالإنجيل ينبعث من هناك إلى أرجاء إفريقيا، أو كما قال الكاردينال لافيجري*: "علينا أن نجعل من الأرض مهد الدولة المسيحية تضاء أجزاؤها بنور مدينة منبع وحيها الإنجيل..."[1]

حيث كان يعني سقوط الجزائر سقوط قلعة اسلامية وقيام المسيحية ففي ليلة اليوم الذي احتلت فيه الجزائر أقيم حفل ديني ضخم في الساحة الرئيسية للقصبة حضره الجنرالات والجنود وتقدمهم دي بورمون وهم يرتنون الانجيل بأصوات عالية ووسط هذا الاحتفال يقف قسيس الاحتلال شاكرا الجنود وقادتهم على هذا الانجاز قائلا لهم:" لقد فتحتم بابا للمسيحية بإفريقيا".[2]

ونعني بالتبشير دعوة لإتباع ما جاء به الانجيل من عقائد وتعاليم واحلال المسيحية عوضا عن الاسلام وأنها عملية تنصير.[3]

فقد شرعت فرنسا في تجهيز بعثات تبشيرية وأمدتها بمختلف الوسائل الأدبية والمادية مستغلة البؤس والشقاء الذي يقاسيه الشعب الجزائري فكان من الخطط التي سلكها الأباء البيض والبعثات التبشيرية في محاولة تنصير أبناء الجزائر أنهم يحثون الأهالي على زيارة الكنائس ثم يغرونهم بألوان من المأكل وذلك بشرط اعتناقهم المسيحية.[4]

---

*الكاردينال لافيجري: ولد شارل أنطوان ماريسلافيجري في 31 أكتوبر 1825 م بمدينة وير (HUIRE) وهو الإبن الأكبر أظهر منذ صباه توجها دينيا خالصا اعتبره بعض المؤرخين المسيحيين أبرز رجال الدين المسيحي في ق 19. لمزيد من المعلومات أنظر: سعيدي مزيان. النشاط التنصيري: الكاردينال لافيجري في الجزائر 1867 م- 1892 م، الجزائر، 2009م، ص 31-32.

(1) أحميدة عميراوي، سليم زاوية، محمد السعيد قاصيري.السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، المرجع السابق، ص 103.

(2) صالح فركوس. محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830 م- 1925 م، المرجع السابق، ص 163.

(3) أحميدة عميراوي، سليم زاوية، المرجع السابق، ص 100-101.

(4) محمد الصالح الصديق، المصدر السابق، ص 85.

فاستخدم المبشرون في الجزائر وسائل متعددة لتحقيق أهدافهم التنصيرية ولم يسلم من أعمالهم الخبيثة أي فرد من المجتمع الجزائري حيث اهتموا بالصغار مثلما اهتموا بالكبار وقربوا إليهم الفقراء وتقربوا أيضا من الأغنياء، اعتنوا بالمرأة وشؤونها كما اعتنوا بالرجل وأعماله، سعوا إلى المريض بدعوى علاجه كما سعوا إلى السليم المعافى بدعوى المحبة والاحترام.[1]

ويعتبر الكاردينال لافيجري أحد الوجوه التاريخية المسيحية التي أثرت بعمق في فلسفة التبشير، وطبعتها بتفكيره وسلوكه وجرأته في شتى الميادين وهو يمثل خلال سنوات 1868 م– 1892 م قمة التبشير في الجزائر وإفريقيا ويعود ذلك إلى:

- النشاط الفعال الذي أبداه في نشر المسيحية
- موافقة التبشيرية التي استهدفت خدمة المصالح الفرنسية بالجزائر وإفريقيا بوجه عام.
- التأييد الذي حصل عليه من بعض المسؤولين الكبار في الجزائر ومن الحكومة بباريس.[2]

ومن وسائل المبشرين التي استخدموها في الجزائر تتمحور حول ما يلي:

✓ اعتماد وسيلة الأعمال الخيرية: ألح لافيجري على الاحسان والعطف والاخلاص على أنها أنجح السبل لا نجاز الأعمال التي فرضت سلفا حيث خاطب الأباء قائلا:" ساعدوا الفقراء وعالجوا جراحهم وداووا مرضاهم، انكم بذلك تشرفون عقيدتكم وتخدمون المسيحية ذلك إنها طريقتنا لخدمتها والدفاع عنها".[3]

✓ بناء المستشفيات والمستوصفات للتطبيب، حيث أوصى أحد دكاترتهم أنه: " يجب على طبيب ارساليات التبشير أن لا ينسى ولا في لحظة واحدة أنه مبشر قبل كل شيء ثم هو طبيب بعد ذلك" وقد أنشأ في هذا السياق مستشفى أحدهما مستشفى العطاف الذي أسسه لافيجري عام 1886 م وسماه "بيت الله" والثاني

([1]) محمد الطاهر وطي، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830 م – 1904م، دراسة تاريخية تحليلية، منشورات دحلب، الجزائر، 2009 م، ص 80.

([2]) خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص 110 -111.

([3]) سعيدي مزهان، المرجع السابق، ص 222– 223.

مستشفى سانت اليزابيت الذي أسسه جول فامبون في منطقة القبائل الكبرى سنة 1894 م.[1]

✓ التعليم: من خلاله يمكن للمبشر أن يحتك بالسكان والتغلب على المشاكل الرئيسية التي تواجهه كالتعصب الديني وسهولة التأثير على الأطفال وتلقينهم مبادئ النصرانية لكونهم لم يتشبعوا بعد بدين أجدادهم الاسلام، والوصول إلى احداث تغيير في معتقدات المجتمع الاسلامي لكي يصبح نصرانيا في المدى البعيد، وأيضا اعداد الرجال الذين ستعتمد عليهم الكنيسة الوطنية في المستقبل.[2]

كما استعمل الآباء أساليب متعددة لإغراء الأطفال بالقدوم إلى مدارسهم والتأثير على أوليائهم حتى لا يمانعوا من ارسال ابنائهم إلى هذه المدارس ومن هذه الأساليب: الحلوى، النقود، أوراق اليناصيب، الحفلات المدرسية.[3]

كذلك اهتمام الاخوات المبشرات بالمرأة الجزائرية على وجه العموم فهي أساس المجتمع، وإن تنصيرها حتمية ستعمل على اخراجها من وضعية تعتبر في غالبيتها مزرية.[4]

ففي أواخر القرن 19 وصلت حركة التنصير إلى مناطق الصحراء مثل مدينة ورقلة والأغواط إلا أنها كانت فاشلة خاصة في مدينتي غرداية وقريقيل (أولاد سيدي الشيخ) نظرا لتمسك السكان الشديد بدينهما الإسلامي.[5]

ولقد حاول رجال الدين استعمال هذه الوسائل لتحقيق المطامح التبشيرية ويبدوا أنه بواسطة هذه الخدمات الخيرية تمكنوا من استغلالهم وجعلهم يقبلون على المراكز الطبية للمعالجة وجلب عدد من المغامرين الذين أقبلوا على التنصير ففقدوا مكانتهم بين عائلاتهم بل هددوا بالموت.[6]

([1]) رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 105.

([2]) محمد الطاهر وعلي، المرجع السابق، ص (80- 81.

([3]) سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص 229 – 231.

([4]) المرجع نفسه، ص 242.

([5]) عبد القادر حلوش.المرجع السابق ،ص 71.

([6]) خديجة بقطاش .المرجع السابق ،ص157.

الفصل الثالث :

تأثير السياسة الفرنسية في الجزائر

المبحث الأول: التأثير على الجانب الاجتماعي.

لقد كان فعلا الأهالي يعانون من ظواهر عدة نتيجة هذا الاستعمار الغاشم القابع على رؤوس الناس حيث كانت ظاهرة المجاعة والمرض وانتشار الأوبئة التي ما فتئت تعصف وتفتك بمئات الآلاف من السكان[1] فقد كانوا يسقطون جماعات جماعات في القرى والطرقات والاستعمار يزيد في تدميرهم اقتصاديا و اجتماعيا.[2]

المطلب الأول: انتشار الأمراض والأوبئة.

إن الجيش الفرنسي حينما احتل الجزائر أحرق ودمر فأثر على الحبوب المخزونة في المطامير وجعل من الفلاحين عرضة للقحط فريسة للجفاف لمدة عشرات السنين[3] كذلك تلك الضرائب التي أثقلت كاهله حيث وصل معدل ما يدفعه الفرد الجزائري عند نهاية عقد الستينات من القرن التاسع عشر إلى 75.8 فرنك في الوقت الذي لا يتجاوز معدل ما يدفعه الممول في فرنسا إلى 1.5 فرنك بالإضافة إلى الطرق المتبعة في الجباية التي تصل الى حد نزع أسقف المنازل واحتجاز عائلاتهم ليتم تسديد ما فرض عليهم، فهذه الإجراءات التفقيرية والابتزازية وغيرها كان لها تأثير كارثي على المجتمع الذي حولته إلى جموع بائسة تئن تحت وطأة الفقر المدقع والاحتياج الشديد.[4]

وبالتالي عم البؤس والجوع المزمن كذلك تشرد الأطفال مطرودين منبوذين لا قوت لهم وأصبحت الجزائر مدن القصدير والأكواخ يسكنها ملايين من التعساء يفترشون حضيض الأرض كما أخذ الموت من الأطفال كل سنة عدد لا يحصى.[5]

([1]) صالح فركوس. إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص 208.

([2]) المرجع نفسه، ص 407.

([3]) فرحات عباس، المصدر السابق، ص 62.

([4]) جمال قنان. التوسع الاستعماري ظاهرة عدو تسلطية واستغلالية، ملتقى حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، المرجع السابق، ص 64.

([5]) فرحات عباس. المصدر السابق، ص 74.

كما حدثت مجاعة كبرى عامي 1867 م- 1868 م مات من خلالها أكثر من نصف مليون من الأهالي وهناك من رفع العدد إلى عدة ملايين،[1]فمن جراء ها وصل الناس إلى أكل القطريات والعروق ،القشور ،الأوراق والسيقان، فكانوا يموتون في الطرقات فتأكل جثثهم الذئاب والضباع ومست هذه المجاعة أغلب مناطق البلاد بالأخص مدينة قسنطينة وكانت نتيجتها وفاة حوالي 500.000 جزائري فانتشرت الأمراض والأوبئة كالكوليرا والتوفيس.[2]

وفي مطلع شهر أوت 1835 م سجلت مدينة الجزائر عددا من الإصابات بأمراض جلبتها سفينة حكومية قادمة من مدينة تولون وأخرى من مرسيليا تحمل عدوى مجهولة ومع ذلك لم تتخذ أية تدابير وقائية فتفش المرض بمستشفى الأمراض المعدية بحصن باب عزوز و حصن باب الواد الذي كان يأوي 500 جندي سجين بعدها أنتقل المرض إلى مستشفى الداي وأخيرا الحامية كلها والسكان المدنيين وكان التأثير في الحي اليهودي بسبب اكتظاظ وقلة النظافة إذ بلغ عدد الوفيات 100 حالة يوميا ولوقف المجزرة اضطرت السلطات إلى إجلاء السكان إلى مرتفعات بوزريعة.[3] فانتشرت الأوبئة الفتاكة وصار من الصعب تقدير عدد الموتى كما عم الرعب في البلاد وكثيرا ما فر الناس من الأوبئة تاركين مرضاهم من ورائهم بدون نجدة كما عانوا من انعدام وسائل الوقاية الصحية لديهم.[4]

كذلك في عام 1865 م هجرت فرنسا عددا كبيرا من الأوروبيين إلى الجزائربينهم عدد من الذين شاركوا في انقلاب 2 ديسمبر 1851م ضد نابوليون وحملوا معهم أمراضا معدية أدت إلى وفاة عدد كبير من الجزائريين ولم تحاول الادارة الاستعمارية أن تسعفهم.[5]

([1]) يحي بوعزيز. سياسة التسلط الاستعمارية، المرجع السابق، ص 25.

([2]) رابح لونيسي. تاريخ الجزائر المعاصر 1830 م، 1989 م، ج 1، المرجع السابق، ص 72.

([3]) مصطفى خياطي. الأوبئة والمجاعات في الجزائر، تر: حضرية يوسفي، منشورات ANEP، الجزائر، 2013م، ص 157.

([4]) صالح فركوس. إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص 247.

([5]) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 23.

ولقد ظهرت الكوليرا 1849 م – 1850م – 1851م حيث أنها انتشرت في سيدي عقبة وخطفت 385 شخصا من 1500 نسمة تقريبا كما انتقلت إلى المركز العسكري ببسكرة وسطيف وبجاية حيث فقدت 80 شخصا في ضرف 24 ساعة وفي القل خلف 61 ضحية من بين 500 ساكن هذا النزيف قدره ديبونشيل الطبيب المنتدب لدى المكتب على التوالي 2585 ضحية من بين 3499 مريض و 1094 ضحية من بين 1548 مريض وهو عدد الخسائر التي تكبدها السكان البالغ عددهم 40.000 نسمة.[1]

كما ضرب مرض السل أطنابه البادية والقرى والمساكن في المدن بصفة مريعة إذ قال أحد الأطباء الأخصائيين الإداريين عن ذلك: " أن قطر الجزائر بملايينه العشرة من السكان، يحتوي على نفس العدد من المصابين بمرض السل الموجودين بفرنسا ذات الأربعين مليونا وعدد المصابين بهذا المرض بقطر الجزائر يناهز 400.000 نسمة" لكن بينما يوجد في فرنسا 900 مستوصف صحي لأمراض السل، لا يوجد بأرض الجزائر إلا 28 فقط، أما أمراض العيون فهي تذهب كل سنة بأبصار نحو الثمانين ألفا من السكان الجزائريين.

وبالتالي فإن الموت كان يحصد بين صفوف الأمة الجزائرية حصادا ذريعا فبينما نجد أن معدل حياة الأوروبي 72 عاما ونصف نجد معدل حياة الجزائري لا يتجاوز 50 سنة.[2]

ولا شك أن مشاعر المرارة قد أثارت في نفوس الشعب الجزائري ضد استمرارية نهج الاستعمار الفرنسي في بلادهم قصد إفقارهم ماديا ومعنويا وجعلهم عجزة لا يقدرون على علاج أمراضهم في المستشفيات الخاصة إمعانا في أسلوب القهر، وغرس في

(1) ايفون توران. المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة: المدارس والممارسات الطبية والدين 1830 م-1880 م، تر: محمد عبد الكريم أوزغنة، دار القصبة، الجزائر، 2005م، ص 319-320.

(2) أحمد توفيق المدني،المصدر السابق، ص 134.

نفوس الشعب الخوف من الأوبئة والأمراض الفتاكة التي لم تكن معروفة من قبل في القطر الجزائري.[1]

وفي سنة 1892 م شاهد جول فيري بعد سفر تحقيق في الجزائر حالة البؤس والشقاء التي يتخبط فيها الشعب الجزائري ووصف مناظر مأساته منذ الاحتلال فقال:" رأينا تلك القبائل البائسة التي تسلط عليها الاستعمار فأجلاها والعجز فأرهقها ونظام الغابات فطاردها وقوانينه فأفقرها، سمعنا شكواهم ورأينا رأي العين بؤسهم ولامسناه لمسا...".[2]

وبالتالي فذلك الجفاف والقحط والأمراض المعدية والمجاعة التي أصابت الجزائريين قد أهلكت الكثير منهم.[3]

وهذا كله دليل على مدى تأثير هذه السياسة على الشعب الجزائري حيث غرست فيه اليأس والمعاناة.

(1) أحمد عاشور أكس، المرجع السابق، ص 149.

(2) فرحات عباس، المصدر السابق، ص 62.

(3) Djilali Sari. Le desaster démographique de1867 – 1868 en Algérie , Eng Edition, Alger. 2010, P 157.

المطلب الثاني: تفكيك بنية المجتمع.

امتدت سيطرة المستوطنين على ثروات البلاد وعلى إدارتها حيث كان المجتمع الجزائري قائما قبل الاحتلال على القبيلة أو الهيئات القيادية التي تعتمد على الجاه والمال أو الزعامة الروحية والدينية وتحول معظمهم إلى عمال لخدمة الرأسمالية الاستعمارية.[1]

فالتنظيم الاجتماعي الريفي في الجزائر تميز ما قبل الاحتلال بالجماعية أي العيش في ضل الجماعة وكان لا يمكن لأي فرد أن يعيش بمفرده حتى وسائل الإنتاج والأراضي الزراعية والرعوية كانت ملكيتها جماعية وهذه البنى التقليدية ساعدت على تقوية التضامن بين أعضائها مما يسمح لهم بالعيش بالرغم من مختلف الغزوات الأوروبية وبالاحتلال الفرنسي للجزائر وحلول المعمرين مكان السكان الأصليين ومصادرة أراضيهم اختل الانسجام الاجتماعي القائم بين أفراد القبيلة الواحدة فتفككت الروابط الاجتماعية.[2]

التي حافظ عليها المجتمع إلى أن بادر العدو على تحطيمها بدعوى القضاء على الارستقراطية العربية حيث بدأ هذا النظام على التحطيم مطلع الستينات من القرن التاسع عشر وتحديدا منذ التشريع المعروف بقانون 1863 م الذي كان وراء اختفاء العائلات الكبيرة المحافظة على أصولها وأنسابها التقليدية[3] مع الظروف الجديدة دون أن يترتب عن ذلك اندماج بين المجتمع الأهلي والكتلة المستعمرة.[4]

وإن تفتيت البناء الزراعي الجماعي في الريف الجزائري نجم عنه أن أصبح الريفيون يعملون أجراء في مزارع المعمرين كثير منهم مجرد خماسين وملكية أجود الأراضي

([1])أنيسة بركات، المرجع السابق، ص 80.

([2]) يوسف حميطوش. سذابع الثقافة السياسية والخطاب الوطني عند كل : مصالي الحاج و فرحات عباس، دار الأمة، الجزائر، 2013م، ص 30-32.

([3]) بوعزة بوضرساية. سياسة فرنسا البربرية في الجزائر، المرجع السابق، ص 110.

([4]) محمد بن أيوب. التحولات في الأرياف الجزائرية ابان العهد الاستعماري، مجلة للعلوم الإنسانية، دورية دولية علمية، تصدرها جامعة محمد خيضر – بسكرة، العدد 17، الجزائر، 2009م، ص 189.

الزراعية نقلت إلى أيدي أوروبية لإنشاء مزارع كبيرة تصلح للاستغلال الرأسمالي وهو ما شجع بالقوة والقهر على الهجرة من الريف إلى المدينة بحثا عن العمل وسعيا وراء لقمة العيش.[1]

وقد ساعدت مختلف الحروب ضد الانتفاضات الشعبية وكذا الإجراءات الإدارية التعسفية من التأثير على هذا التنظيم الاجتماعي التقليدي، فمثلا القبيلة كوحدة اجتماعية مرتبطة بالتطور الزماني والمكاني للمجتمع الجزائري وبظروفه الاجتماعية والحضارية وتضامنات الدم والعائلة ألغيت واستخلفت بالدوار المصطنع الذي وضعه المستعمر الفرنسي، وبالتالي حل المكان والموقع الجغرافي من خلال حدود الدوار محل رابطة الدم وجاء هذا لوقف تطور المجتمع وإضعافه.[2]

فمن أصعب المراحل التي عرفتها مدينة عنابة في تاريخها الاستعماري الأسود حين عملت قوات الاحتلال على تفكيك بنيتها التقليدية وقسمت الأعراش إلى وحدات متنافرة والأسر الكبيرة المتعاطفة إلى أسر فردية متناحرة وعينت على رأسها قيادات من صنيعها يأتمرون بأمرها ويسبون أبناء جلدتهم، حيث كادت الطبقات الشعبية الواسعة أن تتحول إلى جثة بلا روح اولا أطفأ ، الله.[3]

كما كان المجتمع في الجنوب الجزائري عبارة عن قبائل منتشرة عبر المناطق الصحراوية التي لها نسيج اجتماعي راق جدا يبدأ من شيخ القبيلة وينتهي بأخر فرد فيها متماسك جدا وهذا لم يكن في صالح عملية التوسع الفرنسي وعدم التمكن من فرض السيطرة المطلقة على المنطقة، فقامت بتفتيت المجتمع إلى ثلاث أقسام: قسم أعلن صراحة عن موالاته لها (لفرنسا) وقسم أعلن مقاومته لها والأخر وهو قليل جدا

([1]) أحميدة عميراوي. أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830 م- 1954م، منشورات المركز الوطني للدراسات، الجزائر، 2007 م، ص 13.

([2]) يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص 33-34.

([3]) محمد البشري مغلي. التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري، المصادر، مطبعة سداسية يصدرها المركز الوطني للدراسات وللبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م، العدد السادس، الجزائر، 2002م، ص 334.

ركز على الحياد، كذلك أثارت السلطات النزاع بين الأسر الكبيرة التي ساهمت بشكل مباشر في تمزيق روابطها كما أن بعض العائلات عارضت فكرة الجهاد.[1]

وبالتالي فالوضع الاجتماعي تأثر كثيرا بالسياسة الاستعمارية التي كانت قائمة على إبادة المجتمع الجزائري بكل الوسائل ،مما أدى إلى تقليص عدد الجزائريين بشهادة العديد من الكتاب والباحثين الفرنسيين أنفسهم على أن عدد السكان انخفض إلى نصف ما كان عليه قبيل الاحتلال وأن مدينة الجزائر وحدها فقدت ثلثي سكانها وهذه الظاهرة مست مختلف المدن الجزائرية التي حل بها الاستعمار الفرنسي.[2]

حتى الجانب الزراعي تأثر بهذه الوضعية المزرية حيث انحصرت الزراعة الجزائرية على الزراعة المعاشية المتواجدة بسفوح الجبال والمنحدرات بعد أن كانت في السابق قائمة في السهول والأحواض الغنية التي أصبحت بيد ملاكها الجدد المستوطنين الأوربيين، وبذلك انعكست الوضعية حيث ازداد إنتاج هؤلاء في شتى المحاصيل الزراعية ويعود ذلك للدعم المادي والمعنوي الذي كانوا يتلقونه من الحكومة الفرنسية.[3]

إذا فالمجموعة الريفية القبلية تعد الخلية الأساسية القائمة على الأرض وعلاقة القرابة أو لحمة الدم التي تربط الأبناء بالجد الأكبر من خلالها تتكون ثقافة نوعية تنشأ منها تقاليد تثبت الوحدة الثقافية للقبيلة، فهذه الأبعاد الثلاث تتكامل فيما بينها تشكلها شجرة النسب والأرض فإذا خلصت أرض العشيرة فإن نظامها الاجتماعي والاقتصادي يضطرب.[4]

والإدارة الاستعمارية من خلال تقسيمها للقبيلة كونت دواوير ذات خلية اقتصادية واجتماعية جديدة في الوسط الريفي عينت على رأسها قياد لا يثيرون مشاكل لها، فكل هذا أراح الإدارة من سيطرة القادة الكبار المتعودين على الامتيازات والمحافظين بقوة

([1]) أحميدة عميراوي: سليم زاوية، محمد السعيد قاصيري، المرجع السابق، ص 146.

([2]) بوعزة بوضرساية. سياسة فرنسا التبريرية في الجزائر، المرجع السابق، ص 110.

([3]) المرجع نفسه، ص 108.

([4]) محفوظ سماتي. الأمة الجزائرية: نشأتها وتطورها، تر: محمد الصغير نيابي، عبد العزيز بوشعيب، منشورات دحلب، الجزائر، 2007 م، ص 152.

على سلطتهم، والحقيقة أن انفصال الأفراد عن بعضهم سهل تجانسهم وسمح بإنشاء مجموعات واسعة على المستوى الوطني.[1]

هذه التجزئة الاجتماعية الجديدة كانت شؤما على المجتمع الجزائري التقليدي المتماسك حيث ضاع الاستقلال الاقتصادي والمالي الجزائري منذ إدماجها في النظام الاقتصادي الفرنسي، فعندما قسمت الايالة الى ثلاث ولايات وأعلن أنها فرنسية أصبحت تتأثر بما تتأثر به الرأسمالية الفرنسية وتعاني من أزماتها وتضخم ماليتها.[2]

كذلك أثرت هذه السياسة الاستعمارية على وجود اليهود بالمجتمع الجزائري وعلى علاقتهم بهم، حيث تسببت التقاء الطائفة اليهودية بالقوة الفرنسية بانفصال اليهود عن المجتمع الجزائري الذي عاشوا معه على مدى قرون عديدة وارتبط بعدها مصيرهم بمصير الفرنسيين، حتى أنهم لم يشاركوا في ثورات الجزائر الهادفة إلى نيل الاستقلال بل لعبوا دورا في دعم السياسة الاستعمارية حيث تمكنت هذه الأخيرة من التفرقة بين الجزائريين واليهود وكسبت هذه الطائفة إلى جانبها، وأصبح أفرادها يشعرون بالتفوق على الجزائريين منذ أن أصبحوا فرنسيين.[3]

وذلك وفق مرسوم كريمبو الذي صدر بموجبه التجنس الجماعي لليهود 1870م حيث سمح لهم أن يحصلوا على الجنسية الفرنسية والتمتع بجميع الامتيازات[4]التي يخولها القانون للرعايا الفرنسيين دون أن يتخلى هؤلاء عن عقيدتهم أو حقوقهم المدنية.[5]

([1]) محفوظ سماتي ، المرجع السابق، ص 153-154.

([2]) المرجع نفسه، ص 154.

([3]) معوشي أمال. يهود الجزائر والاحتلال الفرنسي 1830 م- 1870 م، دار الإرشاد، الجزائر، 2013م، ص 273.

([4]) Charles André julien. Histoire de l'Algérie contemporaine : La conquête et Les Débuts de la colonisation (1827- 1871), Edition casbah, Alger, 2004, P 469.

([5]) عمار بوحوش. التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 م، المرجع السابق، ص 157.

فشكل هذا القانون نقطة البداية لظهور العقبات ومشاكل خطيرة بين الجزائريين من جهة وبين اليهود والأهالي والمهاجرين ومن كل بلدان أوروبا من جهة أخرى وبذلك تتطاول اليهود على الجزائريين فأدى إلى تدهور العلاقة بينهما ثم فصل اليهود عن المجتمع الذي عاشوا فيه.[1]

(1) معوشي أمال، المرجع السابق، ص 274.

المبحث الثاني: التأثير على الجانب الثقافي.

لم تقتصر محنة الشعب الجزائري على الفقر والبؤس وحدهما وإنما عانى أيضا من وطأة الجهل بسبب خلل المنظومة التعليمية التقليدية التي وجهت الإدارة الاستعمارية ضربة قاضية باستيلائها على الأملاك الوقفية التي تتغذى منها فعم الجهل بالبلاد فلم تقم السلطات الفرنسية بأي محاولة جادة في التعليم بل بالعكس فقد اتخذوا من المدارس التي أسسوها مراكز للتبشير وكان رد فعل الناس أن قاطعوا هذه المدارس[1] ومن ثم فقد عملت هذه الإدارة الاستعمارية على تهميش المجتمع الجزائري وتجهيله.[2]

فتراجعت اللغة العربية والذي أثر عليها تأثيرا سلبيا هو سلب حرية الجزائريين في التعامل بها رسميا كأداة تعبير إلى جانب الأوضاع المضطربة التي كان عليها المجتمع الجزائري علما أنه هو الذي يوفر للغة أسباب ديمومتها.[3]

المطلب الأول: انحراف بعض أصحاب الطرق الصوفية.

وباحتلال فرنسا للجزائر أصبح مجتمع هذه الأخيرة يعيش انحطاطا حضاريا منغلقا على ذاته إذ دعمه في ذلك نخبة تقليدية تتمثل في المرابطين* والطرقيين وبعض رجال الزوايا على الرغم من أن هؤلاء قد أبلوا البلاء الحسن في المقاومة المسلحة، إلا أن الاستعمار الفرنسي عرف كيف يدجن الكثير من أصحاب الطرق والزوايا في نهاية القرن التاسع عشر حيث انتقل الكثير منهم إلى خادمين له بعدة أشكال وأساليب، منها غرس الخرافة في صفوف المجتمع ودفعه للانغلاق على نفسه.[4]

([1]) جمال قنان. التوسع الاستعماري ظاهرة عدوانية تسلطية واستغلالية، المرجع السابق، ص 74 – 75.

([2]) حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص 17.

([3]) بوعزة بوضرساية. سياسة فرنسا البربرية، المرجع السابق، ص 128 – 129.

*المرابطين: هي تسمية دينية تنطبق على بعض شيوخ الزوايا الذين يجمعون في الوقت نفسه بين وظيفة المعلم والطبيب المعالج والقائد الديني. لمزيد من المعلومات أنظر: ايفون توران، المصدر السابق، ص 15.

([4]) رابح لونسي. محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 88-89.

كما عملت السلطات الفرنسية على تشجيع توجه شيوخ الطرق الصوفية الضالة نحو الشعوذة[1] بكل الوسائل لتكون العامة في قبضتهم لكي يفسدوا عقيدتهم الدينية ويجرونها إلى الضلال والجهل[2] ولقد اعتبر مالك بن نبي أفكار هؤلاء الطرقيين بدون استثناء أنها ميتة وأخطر الأفكار الوافدة التي سماها بالقاتلة.[3]

وأدى هذا كله إلى ضعف الإيمان بالله في نفوس العامة لتسلط مشايخ الطرق حيث اتجه أفراد المجتمع الجزائري إلى هؤلاء إذ رأوا أنهم زعمائهم وملاذهم لا يخالفون لهم رأيا يعتقدون فيهم العصمة والقدسية.[4]

وبالتالي زال الخوف من الله ولم يبق عقل يرد عن طرق الشيطان فأصبح الناس يعتقدون أن الجنة والنار في الآخرة والسعادة والشقاء في الدنيا إنما يكون إلا برضى الشيخ، فبقليل من القربان يقدمه وبهدية مقبولة يتقرب بها يرضى عنهم ويغفر لهم كل الذنوب وصارت غرائز الدنيا هي المسيطرة على كثير من العامة ومنه كثر الزنا والسرقة فصار القوي يأكل الضعيف.[5]

وباختصار فإن الإدارة الاستعمارية كانت تسيطر على الحياة الدينية للمعلمين وذلك بمعاونة بعض رجال الطرق الصوفية الذين باعوا ضمائرهم لفرنسا[6] وأصبحوا خادمين لها.[7]

---

(1) عثمان سعدي،المرجع السابق، ص 626.

(2) محمد علي دبوز. أعلام الإصلاح في الجزائر من 1921م – 1975م، منشورات السهل، الجزائر، 2009م، ص 19.

(3) رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 52.

(4) محمد علي دبوز، المرجع السابق، ص 24.

(5) المرجع نفسه، ص 25.

(6) بكار العايش. حزب الشعب الجزائري ودوره في الحركة الوطنية 1937م – 1939م، دار شطايبي، الجزائر، 2013م، ص 72.

(7) المرجع نفسه، ص 67.

وبالتالي نجد أن السلطة الفرنسية الحاكمة في الجزائر أو في فرنسا قد تفطنت إلى أهمية الطرق الصوفية ومؤثراتها على العقلية الجزائرية فحاولت أن تستخدمها كأحسن أداة للتوسع والسيطرة فحاربت البعض منهم بقوة السلاح واستمالت البعض الأخر وشجعته على حساب الأخر بإثارة الثغرات بين صفوفهم وتعيين بعض منهم قياديا وبذلك انحرف شيوخ الدين الطرقيين.[1]

(1) أحميدة عميراوي. جوانب من السياسة الفرنسية، المرجع السابق، ص 55.

المطلب الثاني: ظهور النخبة الجديدة.

سعى الفرنسيون منذ الوهلة الأولى غلى سحر بعض الجزائريين بحضارتهم ولغتهم إذ عملوا على تكوين فئة قابلة للاندماج والذوبان في فرنسا منقطعة عن ماضيها وتراثها اللغوي والديني التي أصبحت تعرف بالنخبة الاندماجية.[1]وورد في كتاب أبو القاسم سعد الله أن علي مراد عرفها بأنها جماعة يحسنون اللغتين العربية والفرنسية ينتمون إلى الطبقة المثقفة أي أنها درست كل من الحضارتين.[2]

ومعظم الكتاب يتفقون على أن هذه النخبة كانت تتشكل من فئة قليلة جدا أصحابها يعدون على الأصابع[3] حيث ان أقلية من هذا التيار الفرنكوفوني كانت ترى في الاندماج وسيلة للتقدم والمساواة مع الفرنسيين ثم إن التعليم بالفرنسية والفرنسة هو مفتاح هذا الاندماج.[4]

وكان من أهم مطالبها كما ورد في المذكرة التي قدمت إلى الحكومة الفرنسية في 18 جوان 1912 م:

- إنهاء القوانين الاستثنائية والمحاكم الردعية والإجراءات الاضطهادية.
- تمثيل نيابي حقيقي للجزائريين في المجالس الجزائرية والبرلمان الفرنسي.
- توزيع عادل للضرائب.
- توزيع متساوي للميزانية بين كافة سكان الجزائر.
- تنقيح قانون التجنيد الإجباري بتخفيض فترة الخدمة من ثلاث سنوات إلى سنتين ورفع السن إلى 21 سنة كذلك إلغاء مكافأة التجنيد.
- تطبيق القوانين الفرنسية على الجزائريين.[5]

---

(1) ابو القاسم سعد الله. تاريخ الجزائر الثقافي 1830 م – 1954م ، ج 6، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1998م، ص 143.

(2) أبو القاسم سعد الله. الحركة الوطنية، ج 2، المرجع السابق، ص 60.

(3) شريف بن حبيلس. الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي، تر: عبد الله حمادي، فيصل الأحمر، وسيلة بوسيس، دار بهاء الدين، الجزائر، 2009م، ص 151.

(4) عثمان سعدي،المرجع السابق، ص 663.

(5) أبو القاسم سعد الله. الحركة الوطنية، ج 2، المرجع السابق، ص 121.

وباختصار فإن جماعة النخبة* دعت للاندماج التام في فرنسا ثقافيا وحضاريا، وديناميكيا حيث عملت من أجل القضاء على كل ما يعرقل ذلك وعلى رأسها العقيدة الإسلامية التي يرون فيها أنها " تلعب دورا أساسيا من أجل عرقلة عملية الفرنسة في الجزائر مما يتطلب محاربتها أو إضعافها في النفوس، كما سعى هؤلاء إلى التوفيق بين الإسلام والنموذج الحضاري الفرنسي أو كما قال فرحات عباس " خلق وفاق شرعي بين الإسلام وفرنسا أو بين ما يسميه ب: وطننا الروحي (أي الإسلام) ووطننا الفكري (أي فرنسا).[1]

لكن هذه الفئة انقسمت اثناء انتخابات عام 1919 م بسبب الخلاف حول الإدماج بالتجنيس إلى نخبتين: نخبة ليبيرالية اندماجية تدعوا إلى الإدماج تزعمها الدكتور ابن التهامي ونخبة إصلاحية تعارضه تدعوا إلى المساواة تزعمها الأمير خالد.[2]

*النخبة: كان بالجزائر نخبتان النخبة المحافظة أي المتمسكة بالقيم الإسلامية ومعارضة للأفكار الغربية العلمانية والإجراءات الاستعمارية الاندماجية مثلها على وجه الخصوص العلماء المثقفون، المحافظون وبعض الأعيان والمرابطون، أما النخبة العصرية الاندماجية فقد ضمت المتعلمين في المدارس الفرنسية المتبهرين بحضارتها معظمهم متجنسون منهم أطباء، صيادلة، مترجمون.....، لمزيد من المعلومات أنظر: رابح لونيسي، بشير بلاح وآخرون. تاريخ الجزائر المعاصر 1830م – 989ام، ج ١، المرجع السابق، ص 20.

([1]) رابح لونيسي. محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 95.

([2]) رابح لونيسي، بشير بلاح وآخرون، المرجع السابق، ص 121.

ومن أصحاب هذه النخبة نجد أمثال: الحكم بن العربي، محمود بن الشيخ، محمد بن رحال[1*] الذي حصل على معرفة تامة باللغة والثقافة الفرنسية حيث كان عميق التأثر بقيم الثقافة الفرنسية إذ أمضى فترة في الإدارة الاستعمارية 1876م لكن بعد ست سنوات في 1884م استقال من وظيفته.[1]

وبالتالي فالمدرسة الفرنسية إذا كانت قد كونت نخبا متعلمة وأدت إلى القطيعة الحضارية وكذا السياسة فإن بعض السكان الجزائريين منهم فرحات عباس حيث أصبحوا لا يتقنون اللغة العربية بالمقابل يتقنون اللغة الفرنسية باعتبارها اللغة الرسمية والوطنية للتدريس ،هذا ما كان له أثر في علاقة فرحات عباس مع الجماهير الجزائرية العامة فعلى غرار زملائه التلاميذ كان كالصفحة البيضاء يكتب فيها المعلم الفرنسي ما يشاء.[2]

ففرحات[2*] تقبل قيم وتوجهات المدرسة والمعلم حتى أنه ذهب إلى القول أن المدرسة والكتب المدرسية تمثل فرنسا كرمز للحرية وتنسي جرح وبؤس الدواوير، أيضا تربط الأفراد بالثوريين الفرنسيين فقد تأثر كثيرا بمعلمه.[3]

[1*] بن رحال: ولد محمد بن رحال بندرومة في 16 أيار 1857م ينتمي إلى عائلة من الوجهاء قبلت بالواقع الاستعماري، كان من أصحاب الثقافة المزدوجة درس في المدرسة القرآنية ثم المدرسة الابتدائية الفرنسية – العربية، ثم تابع دروسه الثانوية في الجزائر العاصمة بين 1870م إلى 1871م. لمزيد من المعلومات أنظر: عبد القادر جغلول. الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، تر: سليم قسطون، دار الحداثة، لبنان، 1984م، ص 40.

([1]) المرجع نفسه، ص 42– 43.

([2]) يوسف حميطوش، المرجع السابق،ص 204.

[2*] فرحات عباس: ولد يوم 24 أوت 1899م وعندما بلغ سن العاشرة سنة 1909م توجه للدراسة بالمدرسة الفرنسية الأهلية حيث سجل قطيعة مع وسط الفلاحين الذي ترعرع فيه رغم كل مظاهر الثقافة التقليدية إلا أنه احتك باللغة الفرنسية ثم انتقل للدراسة في مدينة جيجل ففي المدرسة كان ينسى جروح الشارع وبؤس الحياة في القرى. لمزيد من المعلوماتأنظر: حميد عبد القادر. فرحات عباس: رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007م، ص 26–27.

([3]) يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص 206.

إذا فهذه النخبة الجديدة كان انتماءها الاجتماعي إلى الفئات الميسورة المتحضرة وكذا البرجوازية الصغيرة الريفية يعملون أساسا في جماعات الوصل التي تستعملها الدولة الاستعمارية لإعادة إنتاج هيمنتها.[1]

وعموما فقد أثرت السياسة الفرنسية في الجزائر خلال القرن 19 تأثير كبير وسلبي حيث توفي عدد كبير من الجزائريين وإتباع بعض أفراد هذه الأخيرة للأفكار الفرنسية.

(1) صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، المرجع السابق، ص 173.

الخاتمة

خاتمة:

من خلال دراستي لهذا الموضوع توصلت إلى أن الجزائر قد عاشت نوعين من نظام الحكم خلال هذه الفترة (1830م-1900م) هما: النظام العسكري من 1830م إلى 1870م الذي تميز بسيطرة العسكريين والنظام المدني من 1870 م إلى 1900م الذي تميز بسيطرة المدنيين المستوطنين وفي كلا المرحلتين استعمل اسلوب القوة والقمع والابادة ومن ذلك توصلت إلى مجموعة من النتائج:

- إن السياسة الاستعمارية المتبعة في الجزائر تميزت بطابع الاستغلال والنهب للفرد والارض وذلك لم يخدم مصالحها ، حيث عملت في جوانب عدة من أجل السيطرة الكاملة على المجتمع واخراجه من هويته الاسلامية.
- تشجيع فرنسا للهجرة الأوروبية إلى الجزائر المكونة من سجناء وقطاع طرق ومتشردين جلبتهم ووطنتهم فيها كأسياد ومنحتهم أراضي الجزائريين واسكنتهم مساكنهم وذلك من خلال القوانين التي طبقتها على المجتمع الجزائري.
- كما أن سياسة الدمج التي كانت ترمي من خلالها السلطات الفرنسية إلى إذابة المجتمع الجزائري في الكيان الفرنسي لم تحقق النجاح الذي كانت تريده.
- كذلك اتسمت الجرائم الفرنسية في الجزائر بالانتشار والشمولية والهمجية واستخدامها لطرق شتى في عمليات الابادة دون استثناء رجل أو امرأة ولا كبير أو صغير.
- كما نلاحظ أن الاستعمار الفرنسي اهتم بالجانب الثقافي حيث ادرك مدى اهتمام وارتباط المجتمع الجزائري بالدين الاسلامي وباللغة العربية ومقومات الشخصية الوطنية لذلك اتجه للقضاء عليهم وقطع مصدر تمويل مؤسساته ،وتعويض التعليم العربي بالتعليم الفرنسي وذلك من أجل ادخال حضارة غربية جديدة على المجتمع الجزائري.
- شجعت السلطات الاستعمارية عملية التبشير والتنصير بهدف القضاء على الشريعة والدين الاسلامي وتعويضه بالنصرانية لكن الشعب الجزائري بقى متمسكا بحضارته العربية الاسلامية.
- كما أن هذه السياسة التي مارستها فرنسا على المجتمع الجزائري أثرت على حياته الاجتماعية وكذا الثقافية تأثيرا كبيرا وسلبي حيث انتشر الفقر والمجاعة والأمراض

والاوبئة في أوساط الجزائريين كما انحرف بعض أصحاب الطرق الصوفية الذين انتقلوا لخدمة الاستعمار واغراضه، كما استطاعت الإدارة الاستعمارية تكوين فئة جديدة مفرنسة دعت للاندماج.

لكن رغم هذا التأثير كله إلا أن الشعب الجزائري بقى صامدا ويقاوم الاستعمار.

ويمكن القول أن هناك تكامل بين المجتمع الجزائري والثقافة فالمجتمع لا يتطور ولا يستمر إلا باستمرار ثقافته وحضارته.

هذه بعض النتائج التي تمكنت من التوصل إليها من خلال هذا البحث.

كما أنني اعتبر ما قمت به من دراسة وما توصلت إليه ما هو إلا مساهمة متواضعة في مجال بحث علمي ما يزال في حاجة إلى مجهودات كبيرة ومستمرة.

قائمة المصادر

و

المراجع

قائمة المصادر:

1. اجرون شارل روبير . الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871م_1910م ، دار الرائد، الجزائر 2007م.
2. اجرون شارل روبير . تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عصفور عيسى ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م.
3. ايفون توران. المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة المدارس و الممارسات الطبية و الدين 1830م _1880م، تر: اوزغنة محمد عبد الكريم، دار القصبة، الجزائر، 2013م .
4. بن حبيلس شريف. الجزائر الفرنسية كما يراها احد الأهالي، تر: حمادي عبد الله ، الأحمر فيصل، بوسيس وسيلة، دار بهاء الدين، الجزائر، 2000م.
5. بفايفر سيمون . مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، تر: أبو العيد دودو، دار هومة، الجزائر 2009م.
6. خوجة حمدان.المرأة، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982م.
7. الصديق محمد الصالح. الجزائر بلد التحدي والصمود، دار موفم، الجزائر، 2009م.
8. عباس فرحات. ليل الاستعمار، تر: رحال ابوبكر، منشورات ANEP، الجزائر،2010م.
9. عبد القادر. تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر سيرته السيفية ، ج1،المطبعة التجارية عزوزي وجاويش، مصر،1904م.
10. المدني احمد توفيق. هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة الجزائرية، مصر، 2001م.
11. نجادي بوعلام. الجلاذون 1830م_1962م تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر.
12. قليل عمار. ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار البحث، الجزائر، 1991م.
13. الورثلاني الفضيل. الجزائر الثائرة، دار الهدى، الجزائر ،2009م.

قائمة المراجع:

1. اكس محمد عاشور.صفحات تاريخية خالدة:من الكفاح الجزائري المسلم ضد جبروت الاستعمار الاستيطاني 1500م-1962م،المؤسسة العامة للثقافة،2009م.
2. الابراهيمي احمد طالب.اثار الامام محمد البشير الابراهيمي،ج1 ،ج2 ،ج3،دار الغرب الاسلامي،لبنان، 1991م.
3. بركات انيسة.محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر،منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1995م.
4. بقطاش خديجة.الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر1830 م_1871م ، دحلب،الجزائر، 1977 م.
5. بوحاوش سعيد.الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر،دارتفتيلت، الجزائر، 2013 م.
6. بوحوش عمار.التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، دار الغرب الاسلامي، الجزائر،1977م.
7. بوحوش عمار .العمال الجزائريون في فرنسا،الشركة الوطنية للتوزيع، الجزائر، 1979م.
8. بوعزيز يحي.السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830 م _ 1954 م،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1905م
9. بوعزيز يحي.سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830م-1954م، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2007م.
10. بوضرساية بوعزة. سياسة فرنسا البربرية في الجزائر1830م-1930م : وانعكاساتها على المغرب العربي،دار الأمة،الجزائر،2010م.

11. بوضرساية بوعزة .الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م.

12. بوقرة بلقاسم. من الاستبداد الشرقي إلى النظام العالمي الجديد: التاريخ الاجتماعي للجزائر تحت المجهر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004م.

13. تواتي بومهلة. الجزائر الثغر الأبيض، دار المعرفة، الجزائر، 2000م.

14. جغلول عبد القادر. الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، تر: قسطون سليم، دار الحداثة، لبنان، 1984م.

15. جيلالي عبدالرحمن بن محمد. تاريخ الجزائر العام، ج3، دار الثقافة، لبنان، 1983م.

16. جيلالي عبد الرحمن بن محمد. تاريخ الجزائر العام، ج4، دار الأمة، الجزائر، 2010م.

17. حمادي عبدالله. الحركة الطلابية الجزائرية من 1871م-1962م، ط2، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995م.

18. حرب اديب.التاريخ العسكري و الإداري للأمير عبد القادر الجزائري 1847م _1808م، ج1،دار الرائد،الجزائر.

19. حميد عبد القادر. فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007م.

20. حميطوش يوسف. منابع الثقافة السياسية و الخطاب الوطني عند: مصالي الحاج و فرحات عباس، دار الأمة، الجزائر، 2013م.

21. حلوش عبد القادر. سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2012م.

22. خرشي جمال. الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر1830م-1962م، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012م.

23. خيضر ادريس. البحث في تاريخ الجزائر الحديث1830 م-1962م، ج1، دار الغرب الاسلامي ، الجزائر، 2006 م.

24. الخطيب احمد حرب. حزب الشعب الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر.

25. دبوزمحمدعلي. إعلام الإصلاح في الجزائر من عام 1921م_1975م، منشورا ت السهل، الجزائر، 2009 م.

26. دسوقي ناهد ابراهيم. في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر :الحركة الوطنية الجزائرية في فترة مابين الحربين 1918م-1932م، منشأة المعارف، مصر، 2011 م.

27. زروال محمد. العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791م-1830م، المؤسسة الوطنية للفنون، الجزائر، 2009م.

28. زوزو عبد الحميد. نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر1830م-1900م، ديوان المطبوعات، 2008م.

29. زوزو عبد الحميد. الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي 1837م-1939م ، تر: مسعود حاج مسعود، ج1، دار هومة، الجزائر، 2003م.

30. زروقي عبد الرشيد. جهاد ابن باديس: ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1919م-1940م، دار الشهاب، 1999م.

31 . لونيسي رابح. محاضرات وابحاث في تاريخ الجزائر، دار كوكب، الجزائر، 2013م .

32 . لونيسي رابح، بلاح بشيرواخرون، تاريخ الجزائر المعاصر1830م_1989م، ج1،دار المعرفة، الجزائر، 2010م.

33. ليوز كلود.العنف والتعذيب والاستعمارمن اجل الذاكرة الجماعية،دار القصبة،الجزائر، 2013م.

34. مالكي احمد. الحركة الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1994م.

35. مياسي ابراهيم. من قضايا تاريخ الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990م.

36. محفوظ سماتي. الأمة الجزائرية: نشأتها وتطورها، تر: نياني محمد الصغير، بوشعيب عبد العزيز، منشورات دحلب، الجزائر، 2007م.

37. محياوي رحيم. دراسات مستقبلية الاستيطان والتوطين: الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية، منشورات جامعة باجي مختار، الجزائر.

38. معوشي امال. يهود الجزائر والاحتلال الفرنسي 1830م_1870م، دار الإرشاد، الجزائر، 2013م.

39. معوش عبد اللطيف. دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1977م.

40. مزيان سعيد. النشاط التنصيري: الكاردينال لافيجري في الجزائر 1967 م_ 1892م، الجزائر، 2009م

41. مهساس احمد.الحقائق الاستعمارية والمقاومة ،دار المعرفة ،الجزائر، 2007م.

42. نايت قاسم مولود نايت. شخصية الجزائر الدولية و هيبتها العالمية قبيل 1830 م،ج2،دار الأمة،الجزائر،2007م

43. عباد صالح.الجزائر بين فرنسا والمستوطنين،الجزائر،1999م.

44. عباد صالح.الجزائر خلال الحكم التركي 1514م_1830م،دار هومة،الجزائر، 2005م

45. عباد صالح.المعمرون وسياسة الفرنسة في الجزائر1870م_1900م،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1954م.

46. العسلي بسام.المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي،دار النفائس،لبنان.

47. عمامرة تركي رابح. الشيخ عبد الحميد ابن باديس: فلسفته وجهوده في التربية والتعليم 1889م_1940م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1970م.

48. عمامرة تركي رابح. التعليم القومي والشخصية الجزائرية1931 م_1952م، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م.

49. عمورة عمار. موجز تاريخ الجزائر، دار ريحانة، الجزائر، 2002م.

50. عميراوي احميدة، زاوية سليم، قاصيري محمد السعيد. السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية1844م_1916م، دار الهدى، الجزائر، 2007م.

51. عميراوي احميدة. أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830م_1954م، منشورات المركز الوطني للدراسات، الجزائر، 2007م.

52. العلوي محمد الطيب. مظاهر المقاومة الجزائرية 1830م_1954م، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994م.

53. عيساوي محمد شريخي نبيل. الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830م_1871م، اكنور الحكمة، الجزائر، 2011 م.

54. عطاالله الجمل شوقي. إبراهيم عبد الرزاق. تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار الزهراء، الرياض، 2002م .

55. عطاالله الجمل شوقي. المغرب العربي الكبير في العصر الحديث: ليبيا تونس الجزائر، مكتبة الإنجلو، مصر، 1977م .

56. فركوس صالح. إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر: في ضوء شرق البلاد 1844م 1871م، منشورات باجي مختار، الجزائر،2001م.

57. فركوس صالح. المختصر في تاريخ الجزائر: من عهد الفنيقيين إلى خروج الفرنسيين 814ق م_1962م، دار العلوم، الجزائر، 2002م.

58. فركوس صالح. محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830 م_ 1925م، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، 2013م.

59. قداش محفوظ .جزائر الجزائريين:تاريخ الجزائر 1830م _ 1962م،تر:محمد المعراجي،منشورات ANEP ،الجزائر.

60 . قنان جمال. دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، 1994م.

61. سعد الله أبو القاسم. تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ج4 ، ج6، دار الغرب الاسلامي، الجزائر.

62. سعد الله أبو القاسم. الحركة الوطنية، ج1 ، ج2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992م.

63. سعد الله أبو ألقاسم. أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار الغرب الإسلامي.

64. سعد لله أبو القاسم. محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث وبداية الاحتلال، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

65. سعيدوني ناصر الدين. الجزائر منطلقات وأفاق : مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2000م.

66 . سعيدي بزيان. جرائم فرنسا بالجزائر: من الجنرال بوجو الى الجنرال اوساريس ، دار هومة، الجزائر،2009م .

67. سعيدي عثمان. الجزائر في التاريخ، دار الأمة، الجزائر، 2013م.

68. سيدي صالح حياة. اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871م _1995م، دار الهدى، الجزائر.

69. الشيخ أبو عمران. قضايا في الثقافة والتاريخ، ط3، تالة ، الجزائر، 2007م.

70. هلال عمار. أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830م_1962م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م.

71. وعلي محمد الطاهر. التعليم التبشيري في الجزائر من 1830م_1904م: دراسة تحليلية، منشورات دحلب، الجزائر، 2009م.

72. الوناس الحواس. نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية1927م-1954م، الجزائر، 2013م.

73. ياغي اسماعيل. العالم العربي في التاريخ الحديث، مكتبة العبيكار، الرياض، 1997م.

74. يحي جلال. العالم العربي الحديث والمعاصر، ج1، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998 م.

المراجع باللغة الأجنبية :

1) Charles Andrée julien.histoire de l'Algérie Contemporaine :la conquêt et les débuts de la colonisation 1827 _1871 , edition casbah,alger, 2004.

2) Djilali Sari,le désastre démographique de 1867_1868 en Algérie ,Eng édition, Alger,2010.

3) jaques Soustelle.le chemain de la paix, édition plan, France , 1956.

4) y Turin .affrontements Culturel dans l Algérie coloniale écoles médecine relegion1830_1880,édition houma,alger, 2009.

الملتقيات :

1) بكوش الهادي. الاستعمار بين الأمس واليوم ، أعمال الملتقى حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، فندق هيلتون، وزارة المجاهدين، 2006م.

2) فارح رشيد. التنظيم القضائي إبان الاحتلال بين المبدأ العام والتمييز، أعمال عبد القادر، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

المجلات :

1)بن أيوب محمد. التحولات في الأرياف الجزائرية إبان العهد الاستعماري، مجلة العلوم الإنسانية، دورية دولية علمية، تصدرها محمد خيضر، بسكرة، العدد السابع عشر، الجزائر، 2009م.

2) حمادي عبدالله وآخرون،المصادر،مجلة سداسية تصدرعن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م،العدد السادس،2002م

3) حمدي احمد وآخرون،من جرائم الاستعمار الفرنسي،مجلة المصادر،العدد الرابع،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م.

4) مياسي إبراهيم.الاستيطان الفرنسي في الجزائر،مجلة المصادر،العدد الخامس،الجزائر، 2010م.

5) الهاشمي محمد البشير مغلي.التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري،المصادر،مجلة سداسية يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م،الجزائر،2002م.

المذكرات :

1)الطيب العربي.السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائرودورجمعية العلماء المسلمين والرد عليها 1830م_1962م:دراسة نظرية تحليلية ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التربية،جامعة الجزائر.

2) قريري سليمان.تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940م_ 1984 م ،بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2010م_2011م.

الموسوعات:

1)مؤلف مجهول. قصة وتاريخ الحضارات العربية، موسوعة تاريخية تونس الجزائر، editograpesint، 1998م_ 1999م.

فهرس

العناوين

فهرس العناوين

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
اهداء	
مقدمة	من1 الى5
فصل تمهيدي:الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م	من6 الى15
المبحث الاول:العلاقة بين الجزائر وفرنسا قبيل 1830م	من 7الى8
المبحث الثاني: اسباب الحملة الفرنسية	من9 الى12
المبحث الثالث: الحملة الفرنسية	من 13الى15
الفصل الاول:السياسة الاستعمارية في الجزائر على الصعيد الاجتماعي	من 16الى35
المبحث الاول:سياسة الاستيطان	من 17الى23
المبحث الثاني: سياسة الدمج و قانون الاهالي	من 24الى30
المبحث الثالث: سياسة الابادة	من 31الى35
الفصل الثاني: السياسة الاستعمارية في الجزائر على الصعيد الثقافي	من 36الى51
المبحث الاول: محاربة اللغة العربية و المؤسسات الدينية	من 37الى44
المبحث الثاني: سياسة التعليم الفرنسية	من45 الى47
المبحث الثالث: سياسة التبشير والتنصير	من48الى50